الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
المرجع:...../ق.ع.إ/2015

Université Mohamed KHIDHER-Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques
Réf:...../D.S.E/2015

الموضـــــــــــوع

دور حوكمة الشركات في تعزيز نظام الرقابة على شركات التامين

– دراسة حالة الشركة الوطنية للتامين Saa – وكالة بسكرة –

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

تخصص: مالية وحاكمية المؤسسات

إعداد الطالب(ة):
- **باديس هناء**

إشراف الأستاذ:
- **بوطي عز الدين**

السنة الجامعية:2015/2014

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى التي أفاضت على بدعواتها وبركاتها, إلى التي لم استطع أن أوفى حقها مهما قدمت لها حفظها الله أمي الغالية.

إلى من افني صحته في سبيل نجاحي والدي العزيز.

إلى أغلى ما منحتني الدنيا و أتقاسم معهم أفراحي و أحزاني إخوتي: آمين، نذير، سناء، نور الهدى.

الى اولاد اخوتي : رانيا، محمد، سامي، علاء الدين، عماد الدين، عبد الحميد.

إلى رفيقات دربي وصديقاتي: دنيا، سارة، أميرة، أمال.

إلى كل من هم في ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

هناء

شكر و عرفان

اللهم أعوذ بك من قلب لا يخشع و عين لا تدمع و علم لا ينفع و دعاء لا يستجاب له ، أحمد و أشكر المولى عز و جل على كل العزيمة و الصبر الذي منحني إياهما طيلة هذا المشوار ليتكلل جهدي بهذا العمل.

أتقدم بخالص شكري إلى الأستاذ المشرف " بوطي عز الدين " الذي لم يدخر جهدا لمساعدتي في إنجاز هذا العمل و على المجهود الذي بذله معي من خلال متابعته للعمل بنصائحه القيمة،

و أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالأخص الاستاذة بوزاهر نسرين على دعمها المتواصل لي .

كما أشكر كل إطارات الشركة الوطنية للتامين-وكالة بسكرة- على المعلومات المقدمة من طرفهم

و أختم شكري إلى كل من ساعدني في إنجاز هذه المذكرة من قريب أو من بعيد و لو بكلمة طيبة.

لكم جميعا كل شكري.

ملخص

تعاظم الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء لا سيما في أعقاب الأزمات الاقتصادية التي شهدتها العديد من دول أسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينات، الأمر الذي دعا إلى ضرورة الاهتمام باليات ومبادئ تطبيق حوكمة الشركات.

لقد أعدت هذه الدراسة لمعرفة واقع حوكمة الشركات ودورها في تفعيل نظام الرقابة على أداء شركات التأمين في الجزائر، وذلك من خلال إسقاط الجانب النظري على التطبيقي قمنا بدراسة ميدانية لشركة الوطنية للتامين وتم التوصل إلى انه يجب على الشركة الوطنية للتامين الأخذ وبشكل جدي لهذا المجال قصد تعزيز نظام الرقابة لديها وتحسين نشاطها .

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، شركات التامين، الرقابة.

Abstract:

Growing interest in the concept of corporat governance in many Developed economic and developing countries alike particularly in the wake of economic and financial crises in many countries of Asia and Latin American and Russia in the nineties, which called attention to the need for standards and mechanisms and application of corporat governance.

This study has been prepared to see the reality of corporate governance and its role in activating the control over the performance of insurance companies in Algeria, Through dropping the theoretical side on the practical side we have a filed study of the national insurance company, and it was concluded that the company should be taking seriously for this area in order to strengthen the control system and improving its activity.

Key words: Corporate governance , insurance companies, control.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الموضوع	ص
شكر و عرفان	/
الإهداء	/
الملخص	I
الفهرس	III
قائمة الجداول	V
قائمة الاشكال	VII
قائمة الملاحق	IX
المقدمة العامة	أ- د
الفصل الأول: حوكمة شركات – مفاهيم اساسية –	/
تمهيد	2
المبحث الأول: نشأة مفهوم الحوكمة	3
المطلب الأول: النظريات المفسرة لمفهوم الحوكمة	3
المطلب الثاني: الفضائح المالية	8
المطلب الثالث: ماهية حوكمة الشركات	13
المبحث الثاني: الاطار الفكري لحوكمة الشركات	18
المطلب الأول: اهمية حوكمة الشركات	18
المطلب الثاني: اهداف حوكمة الشركات	20
المطلب الثالث: مبادئ حوكمة الشركات	21
المبحث الثالث: الاطار الفكري لحوكمة الشركات	23
المطلب الأول: محددات الحوكمة	23
المطلب الثاني: اليات حوكمة الشركات	24
المطلب الثالث: ادوات عمل الحوكمة	26
خاتمة الفصل	28
الفصل الثاني: دور حوكمة الشركات في الرقابة على شركات التامين	/
تمهيد	30
المبحث الأول: مفاهيم اساسية حول التامين	31
المطلب الأول: تعريف التامين ومبادئه	31
المطلب الثاني: انواع وعناصر التامين ووظائفه	36
المطلب الثالث: ماهية شركات التامين	43
المبحث الثاني: دور نظام الرقابة في تنمية قطاع التامين الجزائري	47

المطلب الأول: مفهوم نظام الرقابة على قطاع التامين وخصائصه	47
المطلب الثاني: جهاز الرقابة على قطاع التامين في الجزائر	50
المطلب الثالث: المبادئ المساهمة في تطوير اجراءات الرقابة على قطاع التامين الجزائري	52
المبحث الثالث: مبادئ واليات الحوكمة في شركات التامين	53
المطلب الأول: مبادئ الحوكمة في شركات التامين	53
المطلب الثاني: اليات الحوكمة في شركات التامين	54
المطلب الثالث: اثر تطبيق نظام الحوكمة على شركات التامين	55
خاتمة الفصل	56
الفصل الثالث: دراسة حالة الشركة الوطنية للتامين Saa –وكالة بسكرة –	/
تمهيد	58
المبحث الأول: تقديم الشركة الوطنية للتامين Saa – المديرية الجهوية–	59
المطلب الأول: تعريف الشركة الوطنية للتامين Saa	60
المطلب الثاني: مهام ونشاط واهداف الشركة الوطنية للتامين Saa	64
المطلب الثالث: انجازات الشركة الوطنية للتامين Saa	66
المبحث الثاني: نظام الرقابة على الشركة الوطنية للتامين Saa–وكالة بسكرة–	69
المطلب الأول: تقديم الشركة الوطنية للتامين Saa –وكالة بسكرة–	69
المطلب الثاني: نظام الرقابة على عمليات الشركة الوطنية للتامينSaa –وكالة بسكرة–	72
المبحث الثالث: اليات ومبادئ الحوكمة لدى الشركة الوطنية للتامين Saa –وكالة بسكرة–	76
المطلب الاول: دراسة اليات الحوكمة في الشركة الوطنية للتامين	76
المطلب الثاني: مبادئ الحوكمة في الشركة الوطنية للتامين	79
خاتمة الفصل	80
الخاتمة	82
قائمة المراجع	86
الملاحق	93

قائمة الأشكال

قائمة الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(01)	مشاكل الوكالة	05
(02)	اهمية الحوكمة	18
(03)	اهداف حوكمة الشركات	20
(04)	مبادئ حوكمة الشركات	22
(05)	ادوات عمل الحوكمة	26
(06)	خصائص نظام الرقابة	48
(07)	الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية للتامين	63
(08)	الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية للتامين–وكالة بسكرة–	70
(09)	توضيح عقود الايرادات والنفقات	72
(10)	مستويات الرقابة الداخلية في الشركة الوطنية للتامين	74
(11)	الهيكل التنظيمي لمديرية العامة للرقابة في الجزائر	75

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01)	تعريف التامين	33
(02)	تطور رقم الاعمال خلال الفترة 2010-2013	67
(03)	تطور التعويضات للفترة 2010-2013	68

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	مهام الشركة الوطنية للتامين saa	93
02	عقود التامين	96
03	تقرير المراقب الجهوي	97

المقدمة العامة

يعد التامين ضرورة اقتصادية فهو يحمي الأعوان الاقتصاديين من الخسائر الناشئة عن تحقق الحوادث بمختلف أشكالها , فهو يعد في مفهومه البسيط الحصول على الأمان لمواجهة خطر معين لتفادي نتائجه الضارة أو على الأقل حصرها في أضيق نطاق ممكن .

وفكرة التامين حديثة نسبيا ظهرت الحاجة إليها نتيجة لتطور الظروف الاجتماعية والاقتصادية كما أن دراسة التامين لم تلقى حظها من العناية إلا في وقت متأخر إذ بدا الاهتمام بهذه الدراسة بعد صدور قانون التامين الفرنسي 1930.

حيث عرفت هذه الأخيرة تطورا وتوسعا كبير سواء في مجال النشاط أو الحجم أو تنوع الخدمات التأمينية المقدمة وصاحب هذا التطور لشركات التامين تشابك وتعقيد العمليات المالية على مستوى الأسواق المالية و أدى هذا إلى لزوم تطوير الإدارة وأنظمة الإشراف والرقابة على شركات التامين من خلال توظيف وابتكار آليات جديدة تضمن لشركات التامين تحقيق أهدافها وتحسين نشاطها وهنا ظهر مفهوم الحوكمة أو الإدارة الرشيدة .

والجزائر كغيرها من الدول ساهمت في تطبيق مبادئ الحوكمة لتحسين نشاط شركات التامين من خلال الالتزام بتطبيق قوانين التامين .

ومن خلال ما سبق ذكره يمكن طرح الإشكالية التالية :

ما دور حوكمة الشركات في تعزيز نظام الرقابة على شركات التامين ؟

الأسئلة الفرعية :

وللإجابة على هذا الإشكالية , قمنا بالاستعانة بالأسئلة الفرعية التالية :

1- كيف تؤثر حوكمة الشركات في الرقابة على شركات التامين ؟

2-ما اثر آليات الحوكمة في الرقابة على الشركة الوطنية للتامين Saa؟

فرضيات البحث :

لكي نتمكن من حل ومناقشة هذه الإشكالية نقوم باعتماد الفرضيات التالية :

1- تعمل حوكمة الشركات على تعزيز الرقابة في شركات التامين.

2- الشركة الوطنية للتامين Saa تأثرت باليات الحوكمة وتبنتها كآلية للرقابة على نشاطها.

أسباب اختيار البحث :

تتجلى أسباب اختيار الموضوع من خلال ما يلي :

1- الاهتمام الشخصي بالموضوع نظرا لارتباطه بمجال التخصص مالية وحاكمية المؤسسات .

2- محاولة التعرف على واقع الحوكمة في شركات التامين الجزائرية

أهداف البحث :

1- إبراز دور و أهمية التامين في الاقتصاد الوطني .

2- التعرف على كيفية تفعيل رقابة على شركات التامين .

3- معرفة واقع تطبيق الحوكمة في االشركة الوطنية للتامين.

أهمية البحث:

ترجع أهمية هذا البحث لما يمثله قطاع التامين في البيئة الاقتصادية وما يمكن أن تحققه حوكمة الشركات من آليات للرقابة وتطوير لهذا القطاع من خلال ما تنطوي عليه هذه الأخيرة من إفصاح وشفافية بين شركات التامين وجميع الأطراف ذات العلاقة بنشاطها .

منهجية البحث :

بالنظر إلى طبيعة الموضوع وبغية الوصول إلى تحقيق أهداف الدراسة والإحاطة بمختلف جوانبها تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج التحليلي الوصفي من أجل وصف مختلف الآليات والمبادئ التي تستند عليها الحوكمة في شركات التأمين ، والوصف التحليلي للجزء التطبيقي المتمثل في دراسة حالة الشركة الوطنية للتامين، من خلال أدوات جمع المعلومات من مختلف المصادر المتاحة باستعمال الوسائل المنهجية المناسبة كالمقابلة والوثائق الإدارية لشركة الوطنية للتامين.

حدود البحث:

في الجانب النظري تم تحديد حوكمة شركات التامين و نظام الرقابة على شركات التامين ومتطلبات تفعيل العلاقة بينهما, أما في الجانب التطبيقي فقد تم دراسة حالة الشركة الوطنية للتامين.

صعوبات البحث:

1- قلة المراجع المتعلقة بحوكمة شركات التامين.

2- عدم توفر المعلومات الكافية حول الرقابة على شركات التامين .

موقع البحث من الدراسات السابقة :

1- ساعد بن فرحات ,"**بعض مبادئ واليات الحوكمة في شركات التامين مقارنة بين شركة التامين وإعادة التامين وشركة التامين** ", مداخلة ضمن ندوة حول مؤسسات التامين التكافلي والتامين التقليدي بين الأسس والنظرية والتجربة التطبيقية ,جامعة بن فرحات عباس , 2012.

يهدف هذا البحث إلى تبيان أهمية الحوكمة في شركات التامين ومساهمة آلياتها ومبادئها في تحسين أداء ونشاط شركات التامين, كما قام بمقارنة بين شركات التامين وإعادة التامين والى أي مدى تمكنت هذه الشركات في تطبيق الحوكمة.

2- هدى بن محمد, " **تحليل ملاءة و مردودية شركات التامين, دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT** ", مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية, جامعة منتوري, قسنطينة,2005.

جاء في هذه الدراسة موضوع التداخل بين الملاءة و المردودية في شركات التامين, حيث توصلت هذه الدراسة إلى وجود هيئات الرقابة تفرض حد ادني من هامش الملاءة على شركات التامين وكيفية توظيف أموالها بالشكل الذي يضمن لها الحماية قصد الحفاظ على ملاءتها المالية وتحقيق اكبر مردودية.

3- عبد الرزاق بن زاوي و داودي الطيب , "**أهمية حوكمة الشركات في تفعيل نظام الرقابة على شركات التامين التعاوني**" ,مقال ضمن مجلة العلوم الإنسانية, العدد 24, جامعة محمد خيضر, بسكرة, مارس 2012.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- ✓ نشاط التامين التعاوني هو احد مقومات النظم الاقتصادي إن حوكمة الشركات في التامين التعاوني تعد كنظام يعمل على إدارة الشركة ومراقبتها.
- ✓ والاجتماعي وبديل لنشاط التامين التجاري.
- ✓ تقوم الحوكمة في شركات التامين التعاوني على مجموعة من مبادئ واليات.

هيكل البحث:

تمت معالجة هذا الموضوع من خلال ثلاث فصول, فقد بينا في الفصل الأول ماهية حوكمة الشركات وأهميتها وأهدافها ومبادئها والعوامل التي ساهمت في ظهورها كما عرضنا أدوات عملها, أما في الفصل الثاني فقد قمنا بعرض ماهية شركات التامين و وظائفها ثم وضحنا نظام الرقابة على نشاط شركات التامين والهيئات المسؤولة عن الرقابة الشركات , أما في الفصل الثالث كان بمثابة الإسقاط التطبيقي لما تطرقنا إليه نظريا في الفصلين السابقين قمنا من خلاله بإبراز واقع الشركة الوطنية للتامين و التزامها بمبادئ الحوكمة وكذلك مساهمة آلياتها في تعزيز نظام الرقابة على الشركة .

الفصل الأول

حوكمة شركات

– مفاهيم اساسية–

تمهيد:

لقد تعاظم الاهتمام بموضوع حوكمة الشركات في مختلف أنحاء العالم نتيجة للعديد من انهيارات والفضائح المالية التي مست كبريات الشركات في العالم، والتي كان لظهورها أثار مدوية ونتائج مدمرة الأمر الذي دفع بالجهات المعنية إلى إجراء دراسات معمقة لتحديد الأسباب الرئيسية التي كانت وراء حدوث هذه الأزمات والانهيارات.

وقد أثبتت هذه الدراسات أن هذه الأزمات والانهيارات مست كافة الاقتصاديات المتقدمة والناشئة لأسباب متعددة أهمها الفساد الإداري والمالي، وكانت الحوكمة والياتها ثمرة هذه الدراسات لمنع حدوث مثل هذه الأزمات أو الحد منها على الأقل، وذلك من خلال مجموعة من الآليات أبرزها الشفافية والإفصاح.

ولإظهار الموضوع بشكل أوضح تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: نشأة مفهوم حوكمة الشركات

المبحث الثاني : الإطار الفكري لحوكمة الشركات

المبحث الثالث : الإطار التطبيقي لحوكمة الشركات

المبحث الأول : نشأة مفهوم حوكمة الشركات

إن التطور الفعلي لنظرية حوكمة الشركات لا يزال منذ مدة يسيل حبر الكثير من المتهمين بإدارة الشركات و تنافسيتها وكذلك حسن أدائها، غير أن الاضطرابات والفضائح المالية المسجلة على مستوى الأسواق العالمية والتي ميزت هذه السنوات الأخيرة بإفلاس العديد من الشركات العالمية والمجموعات الكبرى قد سارعت بإظهار مدى أهمية وضرورة تطبيقه في الشركات بالصورة التي تخدم مصالح جميع الأطراف الفاعلة في الشركة (مساهمين، مسيرين، دائنون ....)

وعليه سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى الأسباب الأساسية لظهور حوكمة الشركات .

المطلب الأول : النظريات المفسرة لمفهوم الحوكمة

للتعرف على الأصول النظرية للحوكمة يجب أولا التطرق للنظريات المفسرة للحوكمة والمتمثلة في ثلاث نظريات أساسية اهتمت كل منها بجانب من جوانب الحوكمة.

الفرع الأول : نظرية الوكالة

تعكس نظرية الوكالة سلوك أطراف متعاونة ترتبط ببعضها ضمن علاقة تعاقدية تكرسها شروط عقد التوظيف المبرم بين ملاك المؤسسة (المساهمين) من جهة وإدارة المؤسسة من جهة أخرى

يعتبر جانس وماكلينjensen et meckling من الأوائل الذين تطرقوا لنظرية الوكالة بهذا المصطلح فعرفوها على أنها :

" تعاقد بين عدة أطراف وفيه المالك أو الأصيل (الموكل) يوكل أو يفوض أطراف آخرين (موكلين) من اجل تنفيذ المهام، وبالتفويض تصبح أهم سلطة القرار "[1]

[1] هيدوب ليلى ريمة، **المراجعة كمدخل لجودة حوكمة الشركات**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2012 ، ص3 .

أولا :فروض نظرية الوكالة

ترتكز نظرية الوكالة على مجموعة من الفرضيات الأساسية من أهمها[1]:

1. إن أطراف الوكالة يتمتعون بالرشد نسبيا وان تصرفاتهم مؤسسة على تعظيم منافعهم الذاتية
2. إن هناك قدرا من التعارض في المنافع والأهداف بين أطراف الوكالة " الأصيل والوكيل "
3. انه بالرغم من وجود تعارض في أهداف الوكلاء والاصلاء فان هناك حاجة مشتركة للطرفين في بقاء العلاقة أو المنشاة قوية في مواجهة المنشات الأخرى .
4. عدم تماثل المعلومات بين الأصيل والوكيل حيث الأخير يمتلك الخبرة العلمية والسيطرة على المعلومات المحاسبية ولديه خبرة في الاختيار من بين السياسات والتقديرات المحاسبية مما يعظم دالة منفعته على حساب الأصيل .[2]
5. يترتب على ما سبق ضرورة توافر قدر من اللامركزية للوكيل يمكنه من اتخاذ القرارات والقيام ببعض التصرفات دون الرجوع للأصيل .
6. إن الأصيل لديه الرغبة في تعميم عقود الوكالة تلزم الوكيل بالسلوك التعاوني الذي يعظم منفعة طرف الوكالة ويحول دون تصرف الوكيل على نحو يضر بمصالح الأصيل .[3]

[1] طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات المفاهيم –المبادئ–التجارب المتطلبات**، الدار الجامعية، القاهرة، 2008 –2009، ص 69 .

[2] هيدوب ليلى ريمة، مرجع سابق، ص4.

[3] عدنان بن حيدر بن درويش، **حوكمة الشركات ودور مجلس الادرة**، اتحاد المصارف العربية،2007، ص 66.

ثانيا : مشاكل الوكالة

وبناءا على ما سبق فان مشكلة الوكالة تنشا من تعرض المالك (الموكل) لخسارة نتيجة عدم بذل الوكيل العناية الكافية لتعظيم عائده وفي هذا الإطار يمكن أن يوضح الشكل الآتي:

الشكل رقم (01): مشاكل الوكالة

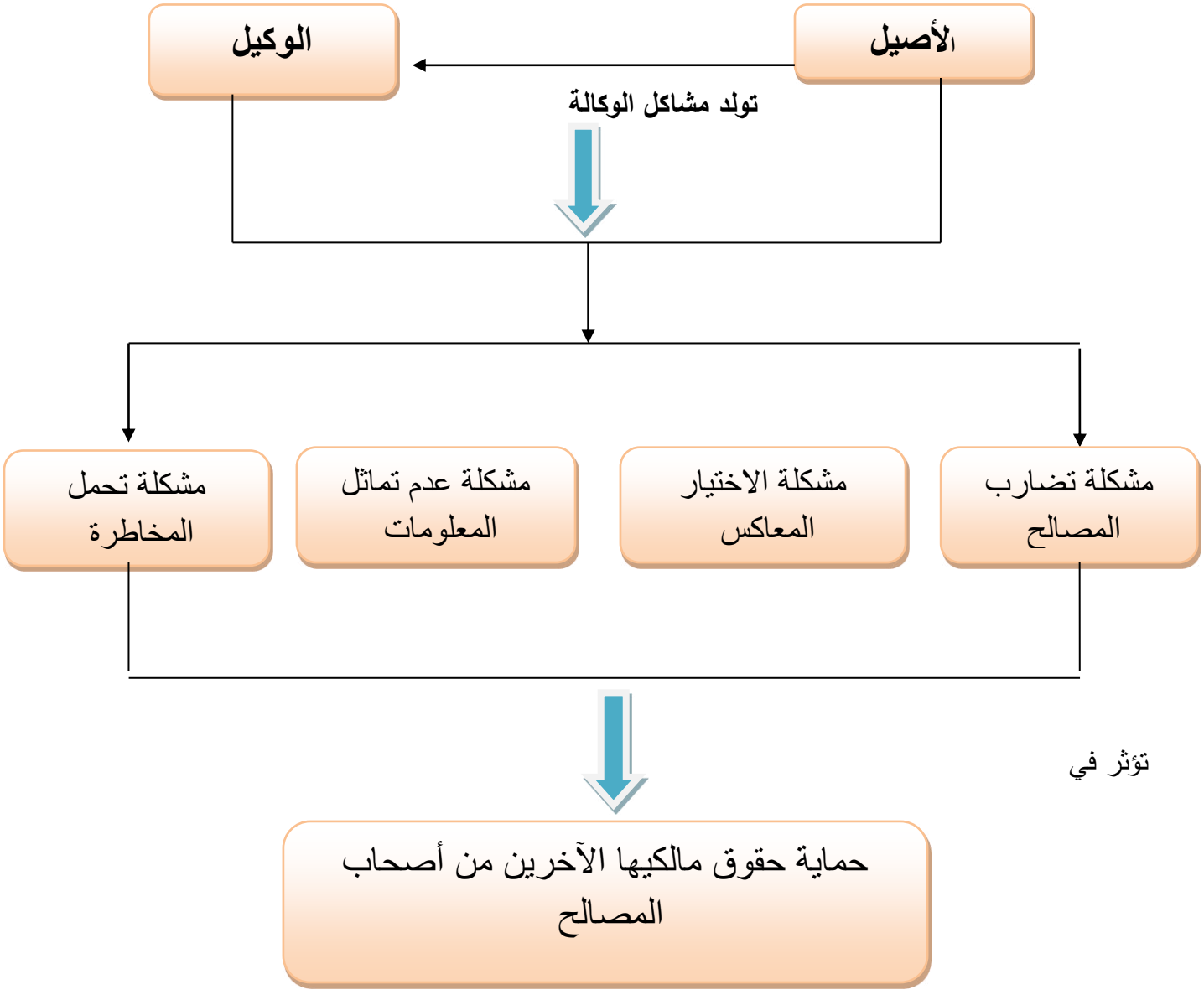

المصدر :رباب وهاب، دور المعلومات المحاسبية في تقويم الأداء الاستراتيجي في ظل مفاهيم نظرية الوكالة " دراسة ميدانية في عينة من الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد،2009، ص3 .

الفرع الثاني :نظرية تكلفة الصفقات[1]

أولا : فرضيات النظرية

تعتبر نظرية Coase من النظريات أولى التي فسرت تكاليف الصفقات وتطرقت إليها، وحسبCoaseفان تكاليف الصفقات تتمثل في تكاليف التنظيم والإنتاج التي تتحملها المؤسسة عن طريق آلية السوق حيث يتم التنسيق بين الأفراد عبر السوق بالية السعر، لكن المؤسسة بدورها تقوم بالتنسيق بين الأفراد وحينما يتم اللجوء إلى السوق تتحمل المؤسسة تكاليف تسمى "تكاليف الصفقات "، وتتمثل هذه التكاليف في تكاليف البحث عن المعلومة، تكاليف التفاوض وغيرها والمؤسسة تنمو وتتطور مادامت تكاليف المعاملات اكبر من تكاليف التنظيم الداخلي.

وأكمل Williamsonأعمال Coase انطلاقا من أعماله أسس تيار المؤسساتيين الجدد، حيث قام بتقسيم تكاليف المعاملات إلى:

- تكاليف قبلية : تتمثل في تكاليف إبرام العقود
- تكاليف بعدية: تتمثل في تكاليف إدارة العقود

ثانيا: مصادر تكاليف المعاملات

من أهم صادر تكاليف المعاملات ما يلي:

- العقلانية المحدودة: أي اختيار حل مرضي وليس امثل
- فرضية خصوصية الأصول (سلعة، استثمار) : حيث أن التخصص يجعل الأصل لديه خصوصية وكلما كان الأصل خاصا كلما كانت علاقة التبعية بين الأفراد مهمة وبالتالي ارتفاع درجة الأضرار في حالات السلوك الانتهازي، ويقصد بان يكون الأصل خاصا آو مميزا عندما لا يكون إلا في إطار صفقة معينة، وإذا استخدم في صفقة أخرى فسيكون ذا تكاليف مرتفعة أكثر.
- عدم تناظر المعلومات (عدم تماثل المعلومات): ومنه عدم اكتمال العقود
- السلوك الانتهازي (الاستغلال) : بما أن العقود غير تامة هذا يعني هناك معلومة لدى طرف معين لا توجد لدى الطرف الأخر، وهذا ما يؤدي إلى الضرر المعنوي نتيجة غياب الثقة بين الأطراف.

[1] غضبان حسام الدين، **محاضرات في نظرية الحوكمة**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الاردن،2015، ص 28.

الفرع الثالث: نظرية حقوق الملكية[1]

ترجع هذه النظرية إلى كل من Demetz et Alchain سنة 1973، حيث انطلقوا من أعمال كوز .

أولا : فرضيات النظرية

- العقلانية الكاملة أي أن الفرد يسعى لتحقيق منفعته
- تعظيم المنافع
- سلوكات الأفراد تتأثر بالهياكل التي ترعرعت فيها
- السوق هو المكان الذي تتجلى فيه تفضيلات الأشخاص
- عدم تماثل المعلومات

فحسب هذه النظرية، المؤسسة هي مجموعة من الأصول غير البشرية وتتميز ب 4 أنواع من المؤسسات وهي:

1- المؤسسة الكلاسيكية

2- المؤسسة المسيرة ذاتيا

3- المؤسسة العمومية

4- المؤسسات المغفلة الاسم : وهو الشكل المفضل لنظرية الوكالة .

ثانيا : مفهوم حقوق الملكية

الملكية : هي حيازة الأصل سواء مادي أو معنوي .

الأثر الاقتصادي للملكية يتولد من خلال ممارسة مجموعة من الحقوق هي :

- حق الاستعمال Uses
- حق الاستغلال Fructus
- حق التنازل Abusus

وتسمح هذه الحقوق ب :

- إمكانية الاستهلاك
- إمكانية الحصول على الدخل
- إمكانية التنازل

[1] غضبان حسام الدين، مرجع سابق، ص.ص 26,27.

المطلب الثاني : الفضائح المالية

ظهرت الحاجة إلى الحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية، ولعلى أبرزها انهيار شركتي انرون و وولدكرم في الولايات المتحدة الأمريكية وأزمة دول جنوب شرق أسيا، وقد دفع ذلك العالم للاهتمام بالحوكمة .

الفرع الأول : الشركات المتعثرة و الحوكمة

تزايد الاهتمام بالحوكمة لاسيما بعد انهيار عدد من لشركات الأمريكية الكبرى مثل :شركة انرون وشركة وولدكوموذلك عام 2001.

أولا : انهيار شركة وورلدكوم[1]

هي عبارة عن مجموعة مؤسسات الوورلدكووم لإدارة المعلومات وتزويد خدمات الاتصالات والانترنت ويقع مقرها في مدينة كلينتون بولاية مسيسبي، وتعد من أضخم شركات الأعمال في التجارة الأمريكية والدولية والتي يمر عبرها نصف تعاملات الانترنت العالمية و تمارس هذه الشركة أعمالها منذ أكثر من عشرة أعوام.

واندمجت عام 1998 مع شركة MCI للاتصالات بصفقة وصلت قيمتها إلى مبلغ قدره (40) مليار دولار أمريكي، وتعتبر اكبر عملية اندماج في التاريخ في ذلك الوقت .

وقد اتهمت من قبل محكمة نيويورك الفيدرالية بالاحتيال بعد اعترافها بإخفاء تكاليف بلغ قدرها 4 مليارات دولار مما دفع الشركة إلى إشهار إفلاسها في واحدة من اكبر الفضائح المحاسبية في تاريخ الو.م.ا.

حيث أدت الفضيحة المالية الشركة إلى:

- أدت المخالفات إلى رفع سعر سهم شركة في السوق المالي إلى أعلى سعر عام 1998 وقدر ب 71.7 دولار وانخفض بعد ذلك بصورة مفاجئة عام 2000 إلى 14دولار .

[1] دريد ال شبيب و عبد الرحمن الجبوري، **أهمية تطوير هيئة الرقابة على الأوراق المالية لرفع كفاءة السوق المالي حالة شركة وولدكم**، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الرابع استراتيجية الاعمال في مواجهة تحديات العولمة، جامعة فيلادلفيا،2005،ص11.

- التأثير على قيمة الدولار الأمريكي في أسواق تبادل العملات العالمية وانخفض سعر الدولار تجاه العملات الأخرى عند إعلان المخالفات لهذه الشركة، ثم قامت لجنة الأوراق المالية والتبادل الأمريكي برفع دعوة قضائية ضد هذه الشركة و اتهمتها بالتلاعب في حساباتها بهدف رفع سعر السهم.

وتتمثل أهم أسباب التي أدت إلى رفع قيمة سعر سهم الشركة ومن ثم انخفاضها بشكل كبير وسريع إلى المخالفات المالية والظروف التي مر بها الوضع الاقتصادي والسياسي الأمريكي إضافة إلى تعاون أكثر من جهة في تمرير هذه المخالفات كما يلي:

- المحاسبات غير الصحيحة والتلاعب في حسابات التدفقات النقدية لكي تظهر بشكل يتماشى مع توقعات المستثمرين في البورصة، وبالتالي استخدمت خدع محاسبية للتغطية على وضعها المالي المتدهور .
- استغلال فترة انتقال الحكم بين الرئيس الأمريكي بيل كلينتون و جورج بوش وغيابه عن مراقبة أعمال هذه الشركة .
- إعلان الشركة عن تحقيق تدفقات مالية ضخمة غير حقيقية بدلا من الخسائر الفعلية .
- إنفاق مليارات الدولارات كنفقات تشغيلية محاولة لإطفاء خسائرها .
- استغلال الشركة لمركزها الائتماني الكبير وسمعتها الممتازة [1].

[1] دريد ال شيب وعبد الرحمان الجبوري، مرجع سابق، ص 12 .

ثانيا : انهيار شركة انرون [1]

تعد شركة انرون Enron من اكبر الشركات بالعالم وليس فقط في الولايات المتحدة الأمريكية وهي شركة عامة بمجال الطاقة والغاز ولها فروع كثيرة وعديدة، ولقد أدى إفلاسها إلى إفلاس شركة آرثر أندرسون للتدقيق والتي تعد من أضخم شركات التدقيق بالعالم، بل هي الأولى من حيث الحجم والاستثمار ويقدر عدد العاملين فيها في مختلف أنحاء العالم ما يقارب مائة وستون ألف موظف .

لقد تسبب انهيار تلك الشركتين بخسائر قد يصعب حصرها في الوقت الحاضر، ناهيك عن العمال والموظفين الذين فقدوا أعمالهم نتيجة الانهيار.

يعد انهيار شركة انرون نهاية عام 2001 من ابرز وأخر الشركات التي سقطت نتيجة العديد من العوامل لعل من أبرزها عدم تطبيق أو انعدام أخلاقيات المهنة والأعمال ,حيث سقطت الشركة العملاقة بأصول تقدر قيمتها ب 63,4 مليار دولار الأمر الذي شكل اكبر إفلاس لشركة أمريكية وربما على مستوى العالم اجمع .

قام مجلس إدارة شركة انرون بتشكيل لجنة تحقيق للوقوف على حقيقة ما حدث بالضبط وقد قدمت اللجنة فعلا تقريرها الضخم الذي ألقى الضوء على العمليات التي تمت بين شركة enron وبعض شركات الاستثمار والتي كانت مدارة من قبل fastou و andreu الذي كان يعمل كذلك في منصب مساعد رئيس مجلس الإدارة ورئيس القسم المالي لشركة enron ، وتضيف اللجنة بان إدارة الشركة استخدمت تلك الشركات الاستثمارية في عمليات عديدة لم يكن من الواجب الدخول فيها أصلا إذ أن اغلب هذه العمليات صممت بشكل متفق بهدف التلاعب وإظهار القوائم المالية بشكل جيد يخدم مصالح خاصة وابتعدت تلك العمليات عن هدف المنفعة الاقتصادية

وهذا ما دعا بالولايات المتحدة الأمريكية لفرض الكثير من القوانين بعد هذه الحادثة وكان من أهمها قانون سابر بانز اكسلي والذي تم إصداره عام 2002 .

[1] حازم الخطيب و ظاهر القشي، **الحاكمية المؤسسية بين المفهوم وإمكانية تطبيقها على ارض الواقع في الشركات المدرجة في الأسواق المالية**، مجلة اربد للبحوث العلمية، المجلد العاشر، العدد الأول، 2006، ص.ص 5-7.

الفرع الثاني : الأزمات المالية و الحوكمة

شهد العالم موجات متتالية من الأزمات أدت في غالب الأحيان إلى إحداث ثغرات ضخمة في الاقتصاديات الدولية، وارتبطت هذه الأزمات المالية بالحوكمة ويمكن إجمال أهم هذه الأزمات في ما يلي:

أولا : أزمة وولستريت 1929 [1]

شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى نوعا من الاستقرار في العلاقات المالية والنقدية الدولية وبالتالي استفاد المواطنون من زيادات في المستوى المعيشي والاقتصادي عن طريق بعض سياسات الإقراض آنذاك ولكن هذا الاستقرار ما لبث حتى اختفى مع انفجار أزمة أكتوبر 1929 والمسمى ب الثلاثاء الأسود.

فهذا الرخاء أدى بالمواطن الأمريكي إلى التوسع في الاقتراض من اجل شراء مختلف المواد الاستهلاكية والأجهزة، فزاد ذلك من حدة الديون وكانت الآراء الاقتصادية واعتمادا على الفكر الكلاسيكي تدعم فكرة قوى العرض والطلب سوف تؤدي إلى إعادة التوازن والقضاء على الكساد، كما اتجه سوق الأوراق المالية إلى صعود لا نهاية له، ونتيجة لهذه الأوضاع انصبت المضاربة على سوق الأوراق المالية وارتفعت أسعارها.

واستمرت الحكومة بتوفير القروض السهلة حتى الوقت الذي اندلعت فيه الأزمة، وكانت الأمور تبدو كأن الرخاء هو السائد وأن السياسة المالية والنقدية تجري في الطريق الصحيح، وقبل انتهاء السنة كانت الأسواق المالية الأمريكية قد غمرتها الأزمة وهبطت أسعار الأوراق المالية هبوطا حادا.

وقد شهدت البلدان الصناعية الأساسية الستة (و.م.ا، اليابان، فرنسا، ألمانيا، انكلترا، ايطاليا) انخفاضا في دخلها الوطني يقدر بالنصف وكما عرفت التجارة الخارجية انكماشا ب 40٪ مقارنة بسنة 1929 وب 74٪ مقارنة بحجمها العادي.

[1] مصطفى يوسف كافي، **الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وحوكمة الشركات (جذورها–أسبابها–تداعياتها–أفاقها)**، مكتبة المجتمع العربي، الأردن، 2013، ص.ص 30–33.

ثانيا : ألازمة الأسيوية 1929

يمكن وصفها بأنها كانت أزمة ثقة في المؤسسات والتشريعات التي تنظم نشاط الأعمال والعلاقات فيما بين منشات الأعمال والحكومة، وقد كانت المشاكل العديدة إلى برزت إلى المقدمة أثناء الأزمة تتضمن عمليات ومعاملات الموظفين الداخلين والأقارب والأصدقاء بين منشات الأعمال وبين الحكومة وحصول الشركات على مبالغ هائلة من الديون قصيرة الآجل في نفس الوقت الذي حرصت فيه على عدم معرفة المساهمين بهذه الأمور و إخفاء هذه الديون من خلال طرق ونظم محاسبية مبتكرة .[1]

ثالثا : الأزمة المالية العالمية 2008

بدأت الأزمة المالية العالمية في سبتمبر 2008 واعتبرت الأسوأ من نوعها منذ أزمة الكساد الكبير سنة 1929 وقد بدأت الأزمة أولا بالولايات المتحدة الأمريكية مع إعلان مؤسسة ليمان الإخوة عن إفلاسها كما وصل عدد البنوك المنهارة 19 بنكا، كما امتدت هذه الأزمة إلى باقي دول العالم .

وجاءت أزمة الرهن العقاري نتيجة لزيادة الطلب على المساكن والعقارات بالولايات المتحدة الأمريكية وارتفاع أسعارها تبعا لذلك، حفز هذا الوضع المؤسسات المالية والبنوك على زيادة حجم الاستثمارات في هذا القطاع سواء بالتوسع في منح القروض حتى بأدنى الضمانات، أو من خلال التوسع كما ونوعا على التداول بالأوراق المالية، وهذا انطلاقا من فرضية أساسية هي الارتفاع المستمر لأسعار المساكن والعقارات، ولكن حدث العكس حيث انخفضت أسعار العقارات والمساكن وانفجرت فقاعة أسعار المساكن

مما أدى إلى إفلاس عدد كبير من البنوك والمؤسسات المالية الأمريكية، وانهيار متواصل في أسعار الأسهم في البورصة وولستريت في سبتمبر 2008 .[2]

[1] انور هاقان قورناش، **أزمة شرق آسيا :عبر البلدان منظمة المؤتمر الإسلامي**، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية ،2001، ص76.

2 ساعد مرابط، **الازمة المالية العالمية 2008: الجذور و التداعيات**، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف،2009، ص 9.

المطلب الثالث :ماهية حوكمة الشركات

أدت الأزمات المالية الأخيرة في دول شرق أسيا وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية والتي فجرها الفساد الإداري والمالي، وسوء الإدارة في الشركات والانهيارات للشركات الكبرى خاصة شركة أنرون والتي كان سببها عدم الأخذ بمبدأ الحاكمية مما جعل هذه الشركات تعلن إفلاسها وتنهار لذلك بداء الاهتمام بموضوع الحوكمة وسيتم التطرق في هذا المطلب إلى ماهية الحوكمة وخصائصها .

الفرع الأول : تعريف حوكمة الشركات

حتى يتضح مفهوم حوكمة الشركات سنتعرض أولا إلى اصل الكلمة ثم إلى التعريف اللغوي والاصطلاحي

أولا : اصل كلمة حوكمة الشركات

يعتبر مصطلح الحوكمة مصطلحا حديث الاستعمال في اللغة العربية بدا استخدامه في بداية سنة 2002م وهو احد المحاولات العديدة لترجمة مصطلح "COVERNANCE"، باللغة الانجليزية ويعود اصل كلمة "COVERNANCE "إلى اللغة اليونانية "KUBERMAN"التي تعني قيادة سفينة أو دبابة.[1]

حيث قد استخدم هذا اللفظ في القرن 13 م، في اللغة الفرنسية القديمة كمرادف لمصطلح الحكومة " gouvernement" والتي تعني فن أو طريقة الحكم، ثم استخدم كمصطلح قانوني في اللغة الفرنسية سنة 1478، وفي القرن 14 م انتقل اللفظ إلى الانجليزية ميلاد لكلمة " حوكمة " ، " gouvernance" ويقصد بها العمل أو طريقة الإدارة، حيث أخذت هذه الكلمة الصدارة في سنوات 1990 من قبل الاقتصاديين وعلماء السياسة الانجلسكسون والمؤسسات الدولية .[2]

من خلال هذا الرصد للتطور التاريخي فانه لم يتم التوصل إلى مرادف لمصطلح " Gouvernance corporate" باللغة العربية والاقتصاديين والقانونيين المهتمين بهذا الموضوع تم اقتراح مصطلح حوكمة الشركات من ضمن عدد من المقترحات، ومن ثم فان حوكمة الشركات تكون الأقرب إلى مفهوم المصطلح باللغة الانجليزية حيث تنطبق على معاني لحكم والرقابة، هذا المصطلح تم اقتراحه من قبل الأمين العام لمجمع

[1] Disponible sur :http://Wikipedia.org ،consulte : 9/3/2015.

[2] محمد ياسين غادر، **محددات الحوكمة ومعاييرها**، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي عولمة الادارة في عصر المعرفة، جامعة الجنان، لبنان، 2012، ص12.

اللغة العربية وقد استحسنه عدد من المختصين في اللغة العربية ومنهم مركز دراسات اللغة العربية بالجامعة العربية بالقاهرة

ثانيا :تعريف حوكمة الشركات

1- **لغتا** : يعتبر لفظ الحوكمة مستحدثا في قاموس اللغة العربية، فهو لفظ مستمد من الحكومة وهو ما يعني الانضباط والسيطرة والحكم بكل ما تعني هذه الكلمة من معاني وعليه فان لفظ الحوكمة يتضمن العديد من الجوانب منه [1]:

1-1- **الحكمة** : ما تقتضيه من التوجيه والإرشاد،

1-2- **الحكم** : ما يقتضيه من السيطرة على الأمور بوضع الضوابط والقيود التي تتحكم في السلوك،

1-3- **الاحتكام** : وما يقتضيه من الرجوع إلى مرجعيات أخلاقية وثقافية والى خبرات تم الحصول عليها من خلال تجارب سابقة ،

1-4- التحاكم : طلبا للعدالة خاصة عند الانحراف سلطة الإدارة وتلاعبها بمصالح المساهمين .

[1] نرمين ابو العطا، **حوكمة المؤسسات سبيل التقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية**، ورقة عمل، مصر،2005، ص2.

2- **اصطلاحا :**

تعددت التعاريف والمفاهيم المقدمة لحوكمة المؤسسات من طرف الكتاب والباحثين والهيئات والمنظمات الدولية بحيث تنوعت لتتدخل في الكثير من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية لذلك لا توجد تعريف موحد نتيجة تداخلها في النواحي التالية :

2-1 تعريف الحوكمة من وجهة نظر المنظمات والهيئات الدولية :

2-1-1 فتعرف مؤسسة التمويل الدولية IFC الحوكمة بأنها :

" هي نظام الذي يتم من خلاله إدارة المؤسسات والتحكم في أعمالها" .

2-1-2 أما مؤسسة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE في 2004 عرفتها على أنها :

" مجموعة من العلاقات بين إدارة المؤسسة ومجلس إدارتها ومساهميها، وذوي المصلحة الآخرين،وتقدم حوكمة المؤسسات أيضا الهيكل من خلاله توضع أهداف المؤسسات وتحدد وسائل [1].

2-1-3 مركز المؤسسات الدولية الخاصة فعرفها على أنها :

الإطار الذي مارس فيه المؤسسات وجودها، وتركز الحوكمة على العلاقة فيما بين الموظفين، أعضاء مجلس الإدارة، المساهمين، أصحاب المصالح وواضعي التنظيمات الحكومية، وكيفية التفاعل بين كل هذه الأطراف في الإشراف على عمليات المؤسسة .[2]

2-1-4 تقرير Cadbury سنة 1992 وصف حوكمة الشركات على أنها[3]:

نظام بمقتضاه تدار المؤسسات وتراقب، حيث يعتمد اقتصاد دولة ما على زيادة وكفاءة المؤسسات، وهكذا فان الفاعلية التي تؤدي بها مجالس الإدارات لمسؤولياتها تحدد الوضع التنافسي للدولة، وهذا هو جوهر أي نظام لحوكمة المؤسسات .

[1] محمد طارق يوسف، **حوكمة المؤسسات والتشريعات اللازمة لسلامة التطبيق** ، مبادئ وممارسات حوكمة المؤسسات، ندوة حوكمة المؤسسات العامة والخاصة من اجل الإصلاح الاقتصادي والهيكلي، المؤسسة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، نوفمبر 2006، ص 12

[2] عمر علي عبد الصمد، **دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات – دراسة ميدانية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة ومالية، جامعة المدية، 2009، ص 08.

[3] عدنان بن حيدر بن درويش، مرجع سابق، ص 13.

إلا انه يمكننا سرد مجموعة من التعاريف ثم نحاول من خلالها استنباط الخصائص الأساسية لحوكمة الشركات :

التعريف الأول : " هو نظام متكامل للرقابة المالية والغير المالية الذي عن طريقه يتم إدارة الشركة والرقابة عليها ".

التعريف الثاني : " هو مجموعة من الطرق والتي يمكن من خلالها أن يتأكد المستثمرون من تحقيق ربحية معقولة لاستثماراتهم. "

التعريف الثالث :" هو مجموعة من القواعد والحوافز التي تهتدي بها إدارة الشركات لتعظيم ربحية الشركة وقيمتها على المدى البعيد لصالح المساهمين ."

التعريف الرابع : " هو مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية وحملة أصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة من ناحية أخرى ." [1]

[1] محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والاداري**، الدار الجامعية، مصر،2006، ص 15 .

الفرع الثاني : خصائص الحوكمة

بناءا على التعاريف السابقة فان مصطلح الحوكمة يشير إلى الخصائص التالية :

1. **الانضباط** :أي إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح .
2. **الشفافية** :أي تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث .
3. **الاستقلالية** : أي لا توجد تأثيرات وضغوطات غير لازمة للعمل .
4. **المساءلة** :أي إمكانية تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية .
5. **المسؤولية** : أي وجود مسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المنشاة .
6. **العدالة** :أي يجب احترام حقوق مختلف المجموعات أصحاب المصلحة في المنشاة .
7. **المسؤولية الاجتماعية** : أي النظر إلى الشركة كمواطن جيد.[1]

[1] طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص25.

المبحث الثاني: الإطار الفكري لحوكمة الشركات

لقد تزايد لاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات في العديد من الدول المتقدمة والناشئة خاصة خلال العقود القليلة الماضية ,بعد سلسلة ألازمات والانهيارات التي مست اقتصاديا عدة بلدان .

وفي هذا المبحث سنتطرق إلى أهمية وأهداف حوكمة الشركات واهم المبادئ التي بنى عليها مفهوم حوكمة الشركات

المطلب الأول :أهمية حوكمة الشركات.

تعد حوكمة الشركات من أهم العمليات الضرورية واللازمة لحسن عمل الشركات وتأكيد النزاهة الإدارة فيها وكذلك الوفاء بالالتزامات والتعهدات، ولضمان تحقيق الشركات أهدافها وبشكل قانوني واقتصادي سليم خاصة ما يتصل بتفعيل دور الجمعيات العمومية لحملة الأسهم للاضطلاع بمسؤولياتهم و ممارسة دورهم في الرقابة والإشراف على أداء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذين في هذه الشركات، وبما يؤدي إلى الحفاظ على مصالح جميع الأطراف وهو ما يوضح أهمية الحوكمة: و التي يظهرها لنا الشكل التالي :[1]

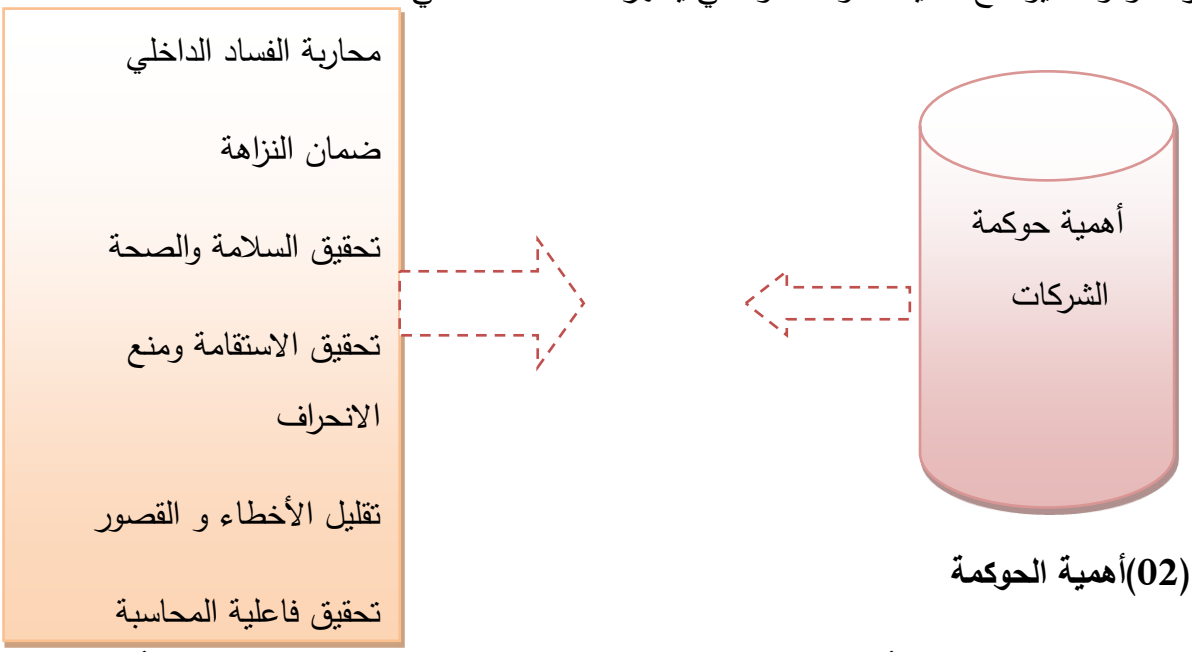

الشكل رقم (02)أهمية الحوكمة

المصدر :مصطفى يوسف كافي، الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وحوكمة الشركات (جذورها–أسبابها–تداعياتها–أفاقها)، مكتبة المجتمع العربي، الأردن، 2013، ص 214.

[1] محسن احمد الخضيري ، **حوكمة الشركات** ، مجموعة النيل العربية ،القاهرة،2005، ص 57.

حوكمة الشركات أساس جيد للاستقامة والصحة الأخلاقية ويظهر أهميتها في[1] :

1. محاربة الفساد الداخلي في الشركات وعدم السماح بوجوده أو باستمراره بل القضاء عليه وعدم السماح بوجوده مرة أخرى.
2. تضييق و ضمان النزاهة والأكيدة والاستقامة لكافة العاملين في الشركات بدءا من مجس الإدارة والمدربين التنفيذيين إلى أدنى عامل فيها.
3. تحقيق السلام والصحة وعدم وجود أي خطا عمدي آو انحراف معتمد أو غير معتمد ومنع استمرار هذا الخطأ أو القصور بل جعل كل شيء إتمامه العام صالحا.
4. محاربة الانحرافات وعدم السماح باستمرارها خاصة تلك التي يشكل وجودها تهديد للمصالح أو أن باستمرارها ضعف يحقق نتائج جيدة للإعمال وتحتاج إلى تدخل إصلاحي عاجل.
5. تقليل الأخطاء إلى أدنى قدر ممكن بل استخدام النظام الحماسي الوقائي الذي يتمتع حدوث هذه الأخطاء وبالتالي بأعباء هذا الحدث.
6. تحقيق الاستفادة القصوى الفعلية من نظم المحاسبة والرقابة الداخلية خاصة فيما يتصل بعمليات الضبط الداخلي.
7. يحقق أعلى قدر للفاعلية من مراجعي الحسابات الخارجية خاصة وأنهم على درجة مناسبة من الاستقلال وعدم خضوعها لأي ضغط من جانب المجلس إدارة الشركات أو جانب المديرين التنفيذيين العاملين فيها.

–وفي واقع الأمر فان الحوكمة أداة جيدة، تمكن المجتمع من التأكد من حسن إدارة الشركات، وبأسلوب علمي وعملي يؤدي إلى توفير أطر عامة، لحماية أموال المستثمرين والمقرضين، وتحقيق وصيانة نظام بيانات ومعلومات عادل وشفاف، نظام يتبع البيانات والمعلومات على قدم المساواة .... وفي الوقت ذات توفير أداة جيدة للحكم على أداء مجالس إدارة الشركات، ومحاسباتهم، وتقييمهم.[2]

[1] مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص 215.

[2] محسن أحمد الخضيري، مرجع سابق، ص 59.

المطلب الثاني: أهداف حوكمة الشركات

تعمل معايير ومحددات حوكمة الشركات على تحقيق العديد من الأهداف نذكر منها ما يلي[1] :

- ✓ تحسين قدرة المشروعات على تحقيق أهدافها من خلال تحسين الصورة الذهنية والانطباع الايجابي عنها ;
- ✓ تحسين عملية صنع القرار في الشركات وذلك بزيادة إحساس المديرين بالمسؤولية ;
- ✓ تحسين خاصية مصداقية المعلومات والبيانات وتحقيق سهولة فهمها عبر الحدود;
- ✓ تحسين درجة الشفافية والإفصاح والوضوح ونشر البيانات والمعلومات;
- ✓ إدخال اعتبارات القضايا الأخلاقية والبيئية في منظومة صنع القرار ;
- ✓ زيادة قدرة المشروعات على تحسين موقفها التنافسي وجذب رؤوس الأموال أخرى;
- ✓ زيادة قدرة الإدارة على تحفيز العاملين واستقرار العاملين وتحسين معدلات دوران العمالة.

وتسمح حوكمة الشركات كذلك بخلق الثقة بين المتعاملين في زمن الانهيارات والفضائح المالية وتمكن خاصة المستمرين الماليين من الحصول على وسائل من اجل قيامها بالرقابة على أصولهم الموزعة على عدة محافظ استثمارية وذلك يؤدي إلى تعظيم المنافع.

والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (03): أهداف حوكمة الشركات

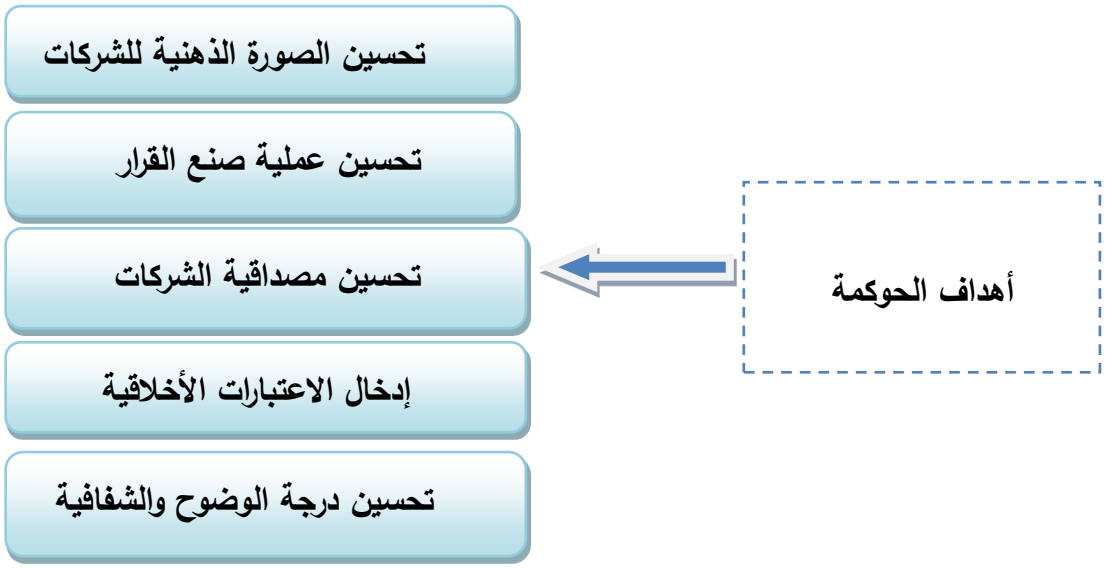

المصدر: محسن احمد الخضيري، حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية،2005، ص 21.

[1] بروش زين الدين و دهيمي جابر، **دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري**، مداخلة ضمن الملقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012، ص،ص 5,5.

المطلب الثالث: مبادئ حوكمة الشركات

في افريل 1998 طلب مجلس منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (O.C.D.E) من المنظمة أن تقوم بالاشتراك مع الحكومات الوطنية وغيرها من المنظمات الدولية والقطاع الخاص بوضع مجموعة من المبادئ والمعايير الخاصة بحوكمة الشركات، وفي ماي 1999 تم إصدار هذه المبادئ وتمثلت في[1]:

1- حقوق المساهمين
2- المعاملة المتكافئة للمساهمين
3- دور أصحاب المصالح
4- الإفصاح و الشفافية
5- مسؤوليات مجلس الإدارة

وفي عام 2004 توصلت المنظمة إلى صيغة جديدة للمبادئ الخاصة بحوكمة الشركات وذلك بهدف دعم الثقة في سوق رأس المال، وذلك بعد الأحداث التي حدثت بعد سنة 1999 وتمثلت المبادئ الجديدة في :

1- وجود إطار فعال لحوكمة الشركات
2- حقوق المساهمين
3- المعاملة المتكافئة للمساهمين
4- الإفصاح والشفافية
5- مسؤوليات مجلس الإدارة

وتعرف مبادئ حوكمة الشركات "بأنها مجموعة من الأسس والممارسات التي تطبق بصفة خاصة على شركات المساهمة، وتتضمن حقوق والواجبات لكافة المتعاملين مع الشركة التي تظهر من خلال النظم واللوائح الداخلية المطبقة بالشركة ".

والشكل الآتي يوضح المبادئ المعتمدة من طرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لسنة 2004 :

[1] غضبان حسام الدين، مرجع سابق، ص. ص 31,32.

الشكل رقم (04) مبادئ الحوكمة

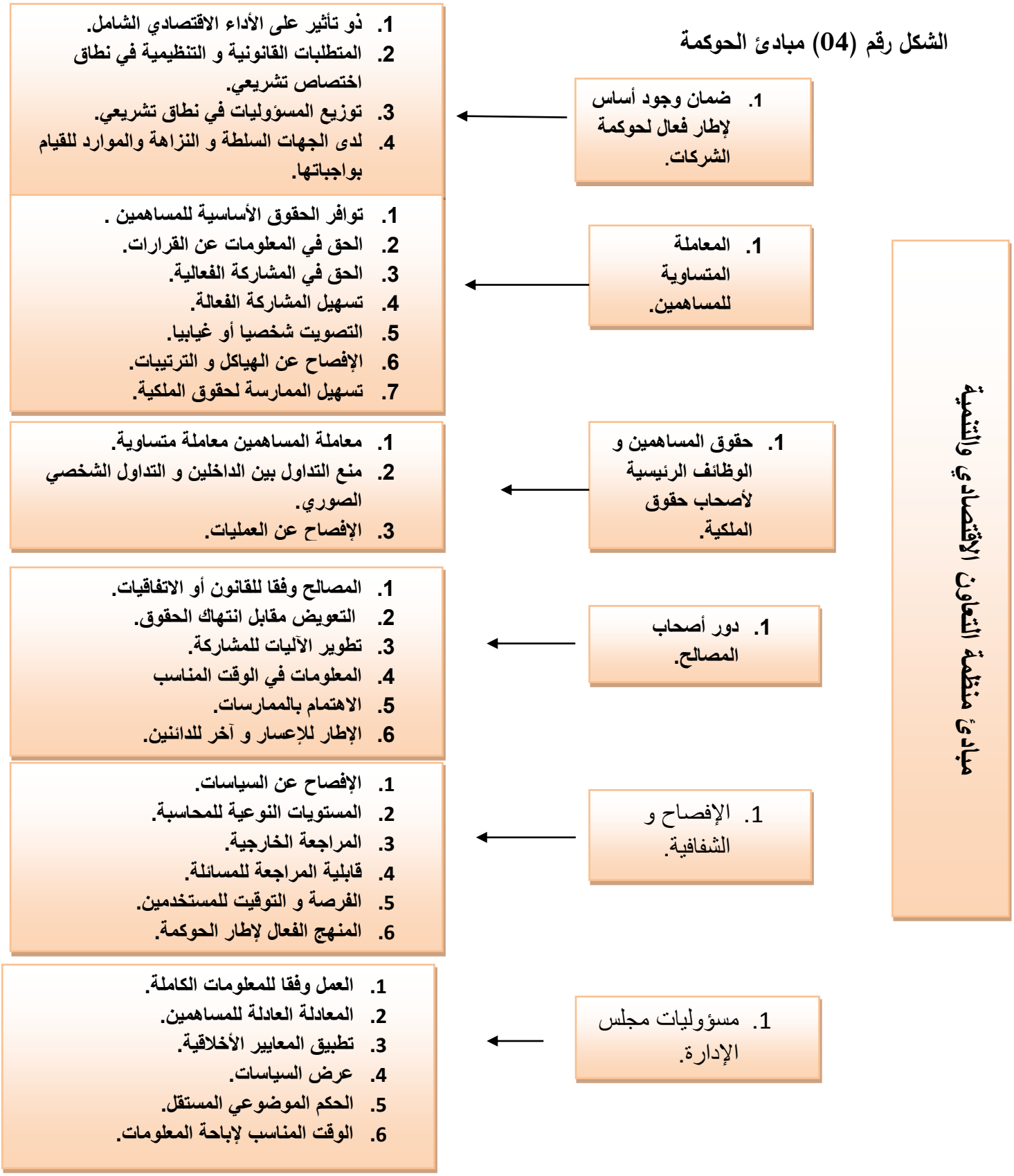

المصدر: محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص44.

المبحث الثالث: الإطار التطبيقي لحوكمة الشركات.

هناك اتفاق على أن التطبيق الجيد لحوكمة الشركات من عدمه يتوقف على مدى توافر ومستوى جودة محددات الحوكمة والآليات المعتمدة فيها.

ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى محددات الحوكمة ثم آليات عملها وكذا أدوات عملها.

المطلب الأول: محددات الحوكمة:

هنالك نوعين من المحددات: المحددات الخارجية والمحددات الداخلية ويمكن إظهارها على الشكل الآتي[1]:

الفرع الأول: المحددات الخارجية:

و تشير إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة، ويشمل على سبيل المثال:

القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي (مثل قوانين سوق المال والشركات وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس)، وكفاءة القطاع المالي في توفير التمويل اللازم للمشروعات، ودرجة أسواق السلع وعناصر الإنتاج وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية، في أحكام الرقابة على الشركات وذلك فضلا عن بعض المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة بالإضافة إلى المؤسسات الخاصة بالمهن الحرة مثل مكاتب المحاماة والمراجعة والتصنيف الائتماني والاستشارات المالية والاستثمارية .

الفرع الثاني : المحددات الخارجية

وتشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين , والتي يؤدي توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة .

[1] فريد كورتل، **حوكمة الشركات: منهج القادة والمدراء لتحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي**، ورقة بحثية مقدمة قصد المشاركة في المؤتمر العلمي الدولي الأول لكلية الاقتصاد، جامعة دمشق،2008، ص 3.

المطلب الثاني : آليات حوكمة الشركات

تؤدي حوكمة الشركات دورا مهما في معالجة المشكلات التي تتعرض لها الشركات من فساد مالي أو إداري، من خلال مجموعة من الآليات والمتمثلة في الآليات الداخلية والخارجية والتي يتم التطرق إليها فيما يلي :

الفرع الأول : الآليات الداخلية للحوكمة

تنصب الآليات الداخلية على الأنشطة وفعاليات الشركة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف الشركة، ويمكن تصنيف آليات حوكمة الشركات الداخلية إلى ما يلي[1] :

1. **مجلس الإدارة :** يعد مجلس الإدارة أحسن أداة لمراقبة سلوك الإدارة، إذ انه يحمي رأس المال المستثمر في الشركة من سوء الاستعمال من قبل الإدارة، وذلك من خلال صلاحياته القانونية في تعيين وإعفاء ومكافأة الإدارة العليا، كما أن مجلس الإدارة القوي يشارك بفعالية في وضع إستراتيجية الشركة، ويقدم الحوافز المناسبة للإدارة ويراقب سلوكها ويقيم أدائها وبالتالي تعظيم قيمة الشركة .
2. **التدقيق الداخلي :** تؤدي وظيفة التدقيق الداخلي دورا مهما في عملية الحوكمة، إذ أنها تعزز هذه العملية وذلك عن طريق زيادة قدرة المواطنين على مسائلة الشركة، حيث يقوم المدققون الداخليون بزيادة المصداقية، العدالة، تحسين سلوك الموظفين العاملين في الشركات المملوكة للدولة وتقليل مخاطر الفساد المالي والإداري وذلك من خلال الأنشطة التي ينفذوها.

فهو نشاط توكيد واستشارة مستقل وموضوعي الهدف منه إضافة قيمة وتحسين عمليات المنظمة فهو يساعد هذه الأخيرة عن تحقيق أهدافها عن طريق إيجاد منهج منضبط ومنظم لتقييم وتحسين فعالية عمليات الرقابة وإدارة المخاطر و الحوكمة .

[1] حساني رقية وآخرون، **آليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري**، الملتقى الوطني حول " حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري "، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012، ص 18.

الفرع الثاني: الآليات الخارجية الحوكمة الشركات.

تتمثل آليات حوكمة الشركات الخارجية بالرقابات التي يمارسها أصحاب المصالح الخارجين على الشركة والضغوط التي تمارسها المنظمات الدولية المهتمة بهذا الموضوع, حيث يشكل هذا المصدر أحد المصادر الكبرى المولدة لضغط هائل من أجل تطبيق قواعد الحوكمة و من هذه الآليات ما يأتي[1]:

1. **منافسة سوق المنتجات (الخدمات) و سوق العمل الإداري:**

تعد منافسة سوق المنتجات (أو الخدمات) أحد الآليات المهمة لحوكمة الشركات، حيث إذ لم تقم الإدارة بواجباتها بالشكل الصحيح (أو أنها غير مؤهلة) فسوف تفشل في منافسة سوق المنتجات (أو الخدمات) تهذب سلوك الإدارة وبخاصة إذا كانت هناك سوق فعالة للعمل الإداريLabor Market للإدارة العليا، وهذا يعني أن إدارة الشركة إلى حالة إفلاس سوف يكون له تأثير سيئ على مستقبل المدير وأعضاء مجلس الإدارة إذ غالبا ما تحدد الاختبارات الملائمة لتعيين أنه لا يتم أشغال مواقع المسؤولية من أعضاء مجلس إدارة أو مديرين تنفيذيين سبق أن قادوا شركاتهم إلى الإفلاس أو التصفية.

2. **التدقيق الخارجي :**

يمثل التدقيق الخارجي حجز الزاوية لحوكمة جيدة للشركات المملوكة للدولة. إذ يساعد المدققون الخارجيون هذه الشركات على تحقيق المساءلة والنزاهة ويغرسون الثقة بين أصحاب المصالح والمواطنين بشكل عام ويؤكد معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية على أن دور التدقيق الخارجي يعزز مسؤوليات الحوكمة في الإشراف، التبصر، والحكمة .

3. **التشريع و القوانين:** غالب ما تشكل و تؤثر هذه الآليات على التفاعلات التي تجري بين الفاعلين الذين يشتركون بكل مباشر في عملية الحوكمة، لقد أثرت بعض التشريعات على الفاعلين الأساسيين في عملية الحوكمة، ليس فيما يتصل بدورهم و وظيفتهم في هذه العملية, بل على كيفية تفاعلهم مع بعضهم.

[1] حساني رقية وآخرون، مرجع سابق، ص.ص 20،21.

المطلب الثالث: أدوات عمل الحوكمة.

الحوكمة تبدأ من فرضية جدلية قوامها أن سلوك أي إنسان فرد يتوجه إلى تحقيق غاية من الغايات,ومن ثم فان أي فعل إرادي اختياري يصدر عنه، له هدف يسعى إلى تحقيقه و الوصول إليه... وهو في أخلاق،وعادات وتقاليد، وضرورات عقلية وأخلاقية... وهي جميعها تعبر عن صورة مختلفة من الحوكمة وأدواتها.

و من هنا فان الحوكمة تعمل من خلال أداتين رئيسيتين يظهرهما لنا الشكل التالي:

الشكل (05) أدوات عمل الحوكمة

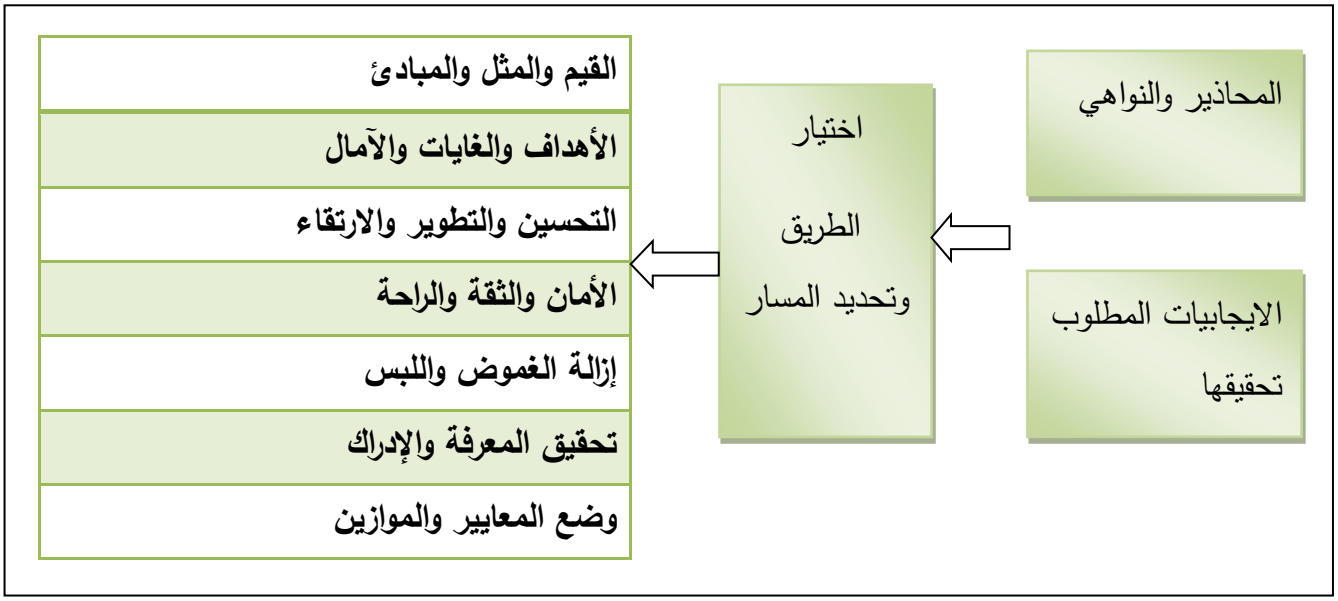

المصدر : محسن احمد الخضيري، مرجع سابق، ص 180 .

إن الحوكمة بذلك إطار فعل أخلاقي قائم داخل النفس والضمير، كما أنه قائم داخل العقل والوعي والإدراك وهي علاقة ما بين عمليات تنفيذية وتكوينات أخلاقية، للعمل على إيجاد ما هو واجبو عمل ما هو حسن من خلال إزالة الغموض والكشف عن ما هو قائم في الشركات والقضاء على السلبية واللامبالاة، وتحقيق الايجابية، وبما يعمل على اجتناب المفاسد، وإصلاح العيوب.

و من ثم فان الحوكمة منظومة ترافعية ذات اتجاه عام ينشد الإصلاح و ييسر التحسين والتطوير الدائم المستمر معتمدا على ثقافة الالتزام بالقيم والمبادئ.

أي أن الحوكمة منظومة لها مدخلاتها ومستلزماتها، كما أن لها نظام التشغيل الخاص بها ولها مخرجاتها أو النتائج التي تحققها، ومن ثم فان عملها كمنظومة له أبعاد وجوانب متكاملة، وهي جوانب قائمة على معطيات واقع تفاعلي حي معاش و واقع مليء بالمتغيرات والمستجدات، والتي يحتاج الأمر إلى الاتساق والتوافق ولتكيف معها، فاعتبارات الثقة قائمة على أركان وأعمدة من الشفافية والمصداقية والإفصاح وهي تحتاج المزيد منها و إلى التطوير ودعم المستمر[1].

[1] محسن احمد الخضيري، مرجع سابق، ص 180.

خاتمة الفصل

بعد دراستنا لهذا الفصل يمكن أن نستنتج ما يلي :

1- أن حوكمة الشركات ظهرت بسبب انفصال الملكية عن الإدارة، وزاد الاهتمام بها بعد سلسلة أحداث الفشل التي ضربت اكبر الشركات الأمريكية المقيدة في أشهر الأسواق العالمية منها شركة انرون وشركة وولردكروم، بالإضافة إلى الأزمات المالية التي شهدتها أسواق جنوب شرق أسيا، بالتالي ساهمت هذه العوامل في وضع مجموعة من المبادئ التي تضمن الاستغلال الأمثل للموارد وتحقيق أهداف المؤسسة خاصة المساهمين.

2- ويستند تطبيق الحوكمة إلى مجموعة من الخصائص وذلك في إطار مجموعة من المحددات الداخلية والخارجية تدعم تطبيق مفهوم الحوكمة وأدوات عملها.

3- تحتاج حوكمة الشركة إضافة على مبادئ التي تقوم إليها إلى مجموعة من القوانين والتشريعات تضبط عملها .

الفصل الثاني

دور الحوكمة

الشركات في الرقابة

على شركات

التامين

تمهيد :

لا شك أن من القطاعات الحساسة في عالم المال والأعمال على مستوى العالم الحديث، قطاع التامين الذي بات من الضروري إعطاءها الأولوية القصوى، كونه محرك النشاط الاقتصادي، وبالتالي أصبحت مسالة تكوينه وتنميته بجميع الوسائل التكنولوجية والمعلوماتية أمر ضروري لابد منه.

إن قطاع التامين يتضمن اليوم ممارسات ملموسة وسريعة التنفيذ، يخضع فيها المؤمن لهم لسياسة تأمينية دقيقة ومحكمة، ذات مبادئ وقوانين تعويضية مرتبطة متعددة ومتنوعة منها التامين على السيارات، التامين على المسؤولية المدنية، الحرائق وغيرها .

ونظرا لتطور وتوسع قطاع التامين أصبح هناك تشابك وتعقيدات في العمليات، مما أصبح من ضروري وجود هيئات رقابة على قطاع التامين لضمان حماية كافية للمؤمن له وشركات التامين، وقطاع التامين بطبيعته يقوم على قدر كبير من الثقة بين شركات التامين والمستامنيين سواء كانوا هيئات أو أفراد وهي من أهم ركائز الحوكمة.

ولدراسة هذا الفصل تم تقسيمه إلى المباحث التالية:

المبحث الأول : أساسيات حول شركات التامين

المبحث الثاني : دور نظام الرقابة في تنمية قطاع التامين

المبحث الثالث ": مبادئ واليات الحوكمة في شركات التامين

المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول التامين

يعتبر التامين وسيلة لحماية الفرد من الأضرار والخسائر الناتجة عن المخاطر التي يتعرض لها ، وفكرة التامين تقوم على التكافل والتعاون بين أفراد المجتمع بتصميم نظام منسجم مع التطورات المالية والاقتصادية وخلاصته أن مجموعة من الناس الذين يتعرضون لمخاطر متشابهة يقومون بضم تلك المخاطر إلى بعضها البعض عن طريق شركة متخصصة ويشتركون في رصد ما يكفي من المال من اجل مواجهة أي خطر ممكن خلال فترة زمنية معينة .

المطلب الأول :تعريف التامين ومبادئه

تنحصر فكرة التامين في الاحتياط للمستقبل والتسلح ضد الخسائر المادية التي تسببها الكوارث التي تقع للإنسان في المستقبل سواء في ممتلكاته أو على نفسه وهنا ظهر ما يسمى بالتامين لذلك سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف التامين وأهم مبادئه وعناصره وتقسيماته .

الفرع الأول : تعريف التامين

لا يوجد تعريف واحد للتامين بل يمكن إعطاء عدة تعاريف للتامين وذلك على حسب الزوايا التي ينظر إليه منها :

أولا :تعريف التامين لغة

" تامين : على وزن تفعيل مصدره أصله(امن) بتشديد عينه أي الميم، وامن فعل ماض وله معان كثيرة في اللغة منها : بمعنى الأمان والطمأنينة وهو ضد الخوف ويقال أمنه أي دخل في أمانه وامن بمعنى وفر لغيره الأمن ونقول منه (امن فلان تأمينا) ".[1]

[1] محمد شحاته ، **مشروعية التامين وانواعه**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006، ص 13.

ثانيا :تعريف التامين اصطلاحا

" يعرف التامين بأنه عقد بموجبه يتعهد شخص وهو المؤمن تجاه شخص آخر وهو المؤمن له، مقابل مبلغ معين يسمى القسط، فيعوض المؤمن بذلك الأضرار التي تصيب ذمة المؤمن له جراء خطر من الأخطار".[1]

وحظي التامين باهتمام كل من علماء القانون والاقتصاد والإسلاميون، إلا أنهم لم يتفقوا على تعريف موحد له

1- التعريف القانوني :

التامين عقد بين طرفين يلتزم المؤمن " شركات التامين " بمقتضاه دفع تعويض للمؤمن له " طالب التامين" عند وقوع حادث معين ويتعهد الثاني بسداد القسط.

2- التعريف الفني :

" التامين هو وسيلة لتعويض الفرد الخسارة التي تحل به نتيجة لوقوع الخطر ." [2]

3- التعريف الاقتصادي :

"يعتبر التامين منتج تجاري حيث تقوم شركات التامين بعرضه على شكل مجموعة ضمانات يتم أخذها أو تركها ". [3]

[1] كمال رزيق، **التامين التكافلي كحل لمشكلة غياب ثقافة التامين في الوطن العربي بالرجوع إلى حالة الجزائر**، مداخلة ضمن ندوة: مؤسسات التامين التكافلي والتقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية، جامعة فرحات عباس، سطيف،2011، ص13.

[2] حربي محمد عريقات وسعيد جمعة عقل ، **إدارة الخطر بين النظرية التامين والتطبيق** ، دار وائل للنشر والتوزيع ،الأردن،2008، ص 32.

[3] خالد الخطيب، **الأسس النظرية و التنظيمية للتامين التقليدي بالجزائر**، مداخلة ضمن ندوة :شركات التامين التقليدي ومؤسسات التامين التكافلي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011، ص 5.

4- التعريف الإسلامي :

عرفه الدكتور عيسى عبده في كتابه العقود الشرعية بأنه : " عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التامين لصالحه مبلغا من المال أو إيراد أو مرتبا أو أي عوض مالي أخر في حالة وقوع الحادث الذي تحقق الخطر المبين بالعقد في نظير قسط أو أي دفعة مالية يؤديها المؤمن له ويتحمل المؤمن بمقتضاه تبعه مجموعة من المخاطر بإجراء المقاصة بينهما وفقا لقوانين الإحصاء." [1]

من خلال التعاريف السابقة يمكننا استنتاج الجدول التالي :

جدول رقم (01): تعريف التامين

شكل التعريف	أهم ما يحتويه التعريف
التعريف الفني	وقوع أخطار / دراسة الأخطار / تعويض الخسائر / التامين
التعريف القانوني	عقد ملزم للطرفين / يكفل حق التعويض / قسط التامين
التعريف الاقتصادي	أداة لتقليل الخطر / تجميع عدد من الوحدات / جعل الخسائر قابلة للتوقع
التعريف الإسلامي	عقد بين طرفين / التزام بين الطرفين / تقديم تعويض من طرف المؤمن/تحمل المؤمن له المخاطر / قيام بعملية المحاصة .

المصدر: خالد الخطيب، الأسس النظرية للتامين التقليدي بالجزائر، مداخلة ضمن ندوة: شركات التامين التقليدي ومؤسسات التامين التكافلي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية، جامعة فرحات عباس ، سطيف،2011، ص 5، بتصرف.

[1] برغوتي وليد، **تقييم جودة خدمات شركات التامين وأثرها على الطلب في سوق التأمينات (1995-2009)-دراسة تطبيقية للشركة الجزائرية للتامين – saa-**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014، ص 5.

الفرع الثاني : مبادئ التامين

هناك مجموعة من المبادئ القانونية تعتبر أساسية للقيام بالعمل التأميني وتخضع لكافة عقود التامين وهي: مبدأ حسن النية، ومبدأ المصلحة التأمينية، مبدأ السبب القريب، أما باقي المبادئ فتخضع للتأمينات العامة كالتامين على الممتلكات والتامين على المسؤولية المدنية وتتمثل في :

مبدأ التعويض، ومبدأ المشاركة، ومبدأ الحلول .

ويمكن شرح هذه المبادئ كالأتي[1] :

1. **مبدأ منتهى حسن النية :** يتضمن هذا المبدأ أن يقوم كل من طرفي التعاقد بعدم الإدلاء ببيانات غير صحيحة أو من شانها التضليل، كما يحب ألا يخفي عن الأخر أي بيانات تكون جوهرية بالنسبة للتعاقد فإذا اخل احد الطرفين بهذا المبدأ فان العقد يصبح باطلا أو قابلا للبطلان حسب سبب الإخلال.
2. **مبدأ المصلحة التأمينية:** يقوم عقد التامين أساسا على حماية مصلحة المؤمن له أو المستفيد ولذلك لابد أن يكون للمتعاقد مصلحة تأمينية في شخصه أو في الشيء موضوع التامين أو في المستفيد .
3. **مبدأ السبب القريب :** يتضمن هذا المبدأ بأنه لا يؤخذ إلا السبب القريب في وقوع الخطر المؤمن ضده لا السبب البعيد، ويقصد به أي السبب المباشر الذي أدى لوقوع الحادث .[2]
4. **مبدأ التعويض :** في عقود التعويضات لا يجوز أن يحصل المؤمن له على التعويض أكثر من قيمة الخسارة الفعلية والمحققة نتيجة وقوع الخطر المؤمن منه[3].

[1] حربي محمد عريقات و سعيد جمعة عقل، مرجع سابق، ص 68.

[2] إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه ، **التامين ورياضياته**، دار النشر الثقافة ، مصر ، 2003/2002 ، ص 59.

[3] كريمة شيخ، **إشكالية تطوير ثقافة التامين لدى المستهلك ببعض ولايات الغرب الجزائري**، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،2010، ص 21.

5. **مبدأ المشاركة في التامين :** ويقضي هذا المبدأ بأنه إذا تحقق الخطر المؤمن منه في وقت يكون فيه المؤمن له مؤمن على نفس الشيء موضوع التامين ، وعلى نفس الخطر ولنفس المدة بوثائق التامين سارية المفعول لدى أكثر من مؤمن، فان مجموعة المؤمنين تشترك جميعها في تحمل الخسارة نتيجة تحقق الخطر المؤمن منه ، كل بنسبة مبلغ التامين لديها إلى مجموع مبالغ التامين جميعها، على أن يراعي مبدأ التعويض الذي سبق الإشارة إليه أولا قبل تطبيق مبدأ المشاركة .
6. **مبدأ الحلول :** ويقضي هذا المبدأ أن يحل المؤمن محل المؤمن له في جميع الحقوق و الواجبات خصوصا في مطالبة الغير بالتعويض عن الخسائر التي لحقت به، على أن يكون هذا الإحلال في حدود قيمة التعويض التي قام بدفعها للمؤمن له فقط .[1]

[1] ابراهيم علي ابراهيم عبد ربه ، **مبادئ التامين** ، الدار الجامعية ، الاسكندرية، 2006، ص- ص 101-106.

المطلب الثاني : أنواع و عناصر التامين و وظائفه

يعرف التامين بأنه مجال شاسع للغاية حيث إن نطاق تطبيقه غير محدود، فكلما تعددت الأخطار ظهرت أنواع جديدة من التامين ، والغرض من عقد التامين هو تامين شخص من خطر يهدده أو حادث يحتمل وقوعه ذلك مقابل ثمن والذي تقدر قيمته المالية وهي العناصر الأساسية التي يقوم عليها التامين

الفرع الأول : أنواع التامين

يختلف كتاب التامين في تقسيم أنواع التامين، باختلاف الغرض لكل من التقسيم ، ومن ابرز تقسيم التامين ما يلي : [1]

أولا :التقسيم من الناحية النظرية :

ويهدف التقسيم هنا إلى بحث التامين من الناحيتين القانونية والفنية وهناك أكثر من عنصر يتخذ لإجراء مثل هذا التقسيم من أهمها :

أ. **عنصر التعاقد :**

يمكن تقسيم التامين طبقا لعنصري الاختيار والإجبار في التعاقد إلى نوعين أساسين :

1- التامين الاختياري (الخاص) : يشمل التامين الذي يتعاقد عليه الفرد أو المنشاة بمحض اختيارهم ويشترط في هذا النوع من التامين حرية الاختيار في التعاقد بين شركة التامين والفرد أو المنشاة ويشمل هذا النوع من التامين كل أنواع وفروع التامين التي يتوافر لها الأساس السابق مثل تامين الحوادث والحريق والسيارات –غير إجباري– والبحري، والمسؤولية المدنية غير الإجبارية، ويطلق على مثل هذه التأمينات التامين الاختياري أو التجاري أو الخاص .

2- **التامين الإجباري** : ويشمل التأمينات التي تلتزم الدولة بتوفيرها للأفراد للمنشات أو تلزمهم بالتعاقد عليها وذلك بهدف اجتماعي أو لمصلحة طبقة ضعيفة في المجتمع، أي أن عنصر الإجبار أو الإلزام من الدولة هو أساس التعاقد هنا، ويشمل هذا التامين كافة فروع التأمينات الاجتماعية (العجز , الوفاة , الشيخوخة , البطالة ....).

[1] حربي محمد عريقات وسعيد جمعة، مرجع سابق، ص 37 .

ثانيا :التقسيم حسب الغرض من التامين أو طبقا للطرق المختلفة لإجراء التامين :

ويمكن طبق للأساس السابق تقسيم التامين إلى ثلاثة أنواع رئيسية :

أ. **التامين الخاص أو التجاري :**

يقوم هذا التامين على أساس تجاري وغرضه تحقيق الربح، حيث يقوم بهذا النوع من التامين شركات التامين المساهمة وهيئات التامين بالاكتتاب، ويتم حساب قسط التامين مع تغطية الخطر المؤمن منه ويضاف إليه نسبة أخرى لتغطية الأعباء الإدارية ونسبة الربح التي تهدف إليها مثل هذه الهيئات .

ب. **التامين التعاوني والتبادلي :**

ويقوم التامين هنا على أساس تعاوني ومن ثم لا يكون الغرض منه تحقيق الربح، ولكن توفير التغطية التأمينية للأعضاء بأقل تكلفة ممكنة، وعادة ما يقوم هذا النوع من التامين هيئات التامين التبادلي والجمعيات التعاونية للتامين وصناديق التامين الخاصة .[1]

ج. **التامين الاجتماعي :**

ويقوم التامين هنا على أساس أهداف اجتماعية ومن ثم لا يهدف هذا النوع من التامين إلى الربح ولكن يهدف إلى حماية الطبقات الضعيفة في المجتمع من أخطار يتعرضون لها ولا دخل لإرادتهم فيها ولا قدرة لهم على حماية أنفسهم منها، وعادة ما يفرض هذا التامين إجباريا وغالبا ما تقوم بتنفيذه هيئات حكومية .[2]

[1] ابرهيم علي إبراهيم عبد ربه، مرجع سابق، ص 56.

[2] عز الدين فلاح ، **إلتامين مبادئه وأنواعه**، دار أسامة للنشر والتوزيع ، الأردن، 2007, ص 26.

ثالثا :طريقة تحديد الخسارة وبالتالي التعويض [1]:

يمكن تقسيم هذا النوع من التامين إلى نوعين حيث يستند هذا التقسيم على إمكانية تحديد الخسارة وذلك من خلال :

أ. **التأمينات النقدية :**

تشمل كافة أنواع التامين التي يصعب تقدير الخسارة المالية الناتجة وذلك لوجود جانب معنوي نتيجة الخطر ونتيجة لصعوبة قياس الأخطار المعنوية يتم الاتفاق مسبقا على المبلغ المستحق عند تحقق الخطر، تعد التأمينات على الحياة ابرز نوع كمثال على ذلك ولهذا فان التأمينات على الحياة يطلق عليها التأمينات النقدية نظرا لتقدير قيمة الخسارة مسبقا وزيادة على ذلك فان عقود التأمينات على الحياة ليست عقود معارضة

ب. **تأمينات الخسائر :**

تشمل كافة التأمينات التي تسهل فيها عملية تحديد الخسائر الفعلية الناتجة عن تحقق الخطر المؤمن منه، ومن ابرز الأنواع التي يمكن أن ينطبق عليها ذلك تأمينات الممتلكات بأنواعها المختلفة.

رابعا :التقسيم حسب موضوع التامين :

عند اتخاذ موضوع التامين كأساس لهذا التقسيم يمكن تحديد ثلاثة أنواع رئيسية :

أ. **تأمينات الأشخاص :**

يشمل أنواع التامين التي تصيب الأشخاص مباشرة سواء تعلق بحياتهم أو صحتهم وبذلك نجد أنواع نذكرها :

- ✓ تامين المرض والخطر المؤمن منه هنا خطر المرض ;
- ✓ تامين البطالة والخطر المؤمن منه هنا خطر البطالة ;
- ✓ تامين الشيخوخة والخطر المؤمن منه هنا هو خطر الشيخوخة ;
- ✓ تامين الوفاة والخطر المؤمن منه هنا خطر الوفاة في سن مبكرة ;
- ✓ تامين الحوادث والخطر المؤمن منه هنا خطر الإصابة بحادث شخصي .

[1] حربي محمد عريقات و سعيد جمعة، مرجع سابق، ص.ص39,38 .

ب. **التامين على الممتلكات :** [1]

يهدف هذا التامين إلى تعويض المؤمن له عن الخسائر التي تلحق بممتلكاته عند تحقق الخطر المؤمن عليه، ومن أمثلة على ذلك تامين المنازل ضد السرقة وضد الحريق، وعادة ما تكون هذه التأمينات اختيارية.

ج. **تامين المسؤولية الاجتماعية :**

يهدف هذا التامين إلى تعويض الضرر الذي يلحق بالذمة المالية للمؤمن له نتيجة رجوع الغير عليه اثر تسببهم في أضرار لهم، أي انه يقوم بتعويض أضرار الغير التي تسبب فيها المؤمن لهم، ومن أمثلة على ذلك تامين المسؤولية المدنية عن حوادث السيارات وعادة ما تكون هذه التأمينات إجبارية قانونيا.

[1] هدى بن محمد، **تحليل ملاءة ومردودية شركات التامين دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005، ص 21.

خامسا :أقسام التامين من الناحية العلمية

يمكن تقسيم التامين من الناحية العلمية إلي نوعين :

أ. **التامين على الحياة :**

وتشمل كافة عمليات التامين التي يكون الخطر المؤمن منه متعلقا بحياة الفرد أو وفاته ومن أهم أنواعه :

- ✓ وثائق التامين تؤدي مبالغ التامين فيها في حالة الحياة فقط ;
- ✓ وثائق التامين مبالغ التامين فيها في حالة الوفاة فقط ;
- ✓ وثائق التامين تؤدي مبالغ التامين في حالة الوفاة والحياة .

ب. **التامين العام :**

يغطي هذا النوع من التامين تامين الممتلكات والتامين من المسؤولية المدنية تجاه الغير :

- ✓ التامين البحري ;
- ✓ التامين على الحريق والذي يشمل تغطية الخسائر المادية الناشئة عن حوادث حريق ممتلكات الأفراد المعرضة للخطر ;
- ✓ تامين الحوادث والذي يشمل تامين السيارات ,تامين الحوادث الشخصية;
- ✓ التامين على السرقة .[1]

[1] حربي محمد عريقات وسعيد جمعة، مرجع سابق، ص 40.

الفرع الثالث : وظائف التامين

إن التامين يهدف إلى تحقيق الأمان المادي والمعنوي، للأفراد والمؤسسات ويلجا إليه كل من ينشد هذا الأمن سواء في ماله أو في تجارته أو صنعته، بهدف الحماية من الأخطار أو على الأقل الحد من الخسائر المترتبة عليها والى جانب هذه الوظيفة الأساسية ذات الأثر الفردي يؤدي التامين وظائف أخرى لها مردود اجتماعي نذكر منها ما يلي :[1]

أولا: التامين يوفر الأمان ويساعد على النماء الاقتصادي

إن انتشار الوعي التأميني في مجتمع ما وما يتتبعه من انتشار للتغطيات التأمينية المختلفة من شانه أن يخلق حالة من حالات الاستقرار على المستوى الفردي والجماعي، وهو ما سينعكس بطبيعة الحال على الأداء الاقتصادي لهذا المجتمع، فمن الأقوال الشائعة في المجال الاقتصادي " إن رأس المال جبان " والمقصود بهذا القول أن المستثمر يختار لممارسة نشاطاته التجارية البيئية الآمنة المستقرة التي يستطيع أن يضخ فيها أمواله وفقا لدراسة محسوبة للمخاطر التي يمكن أن يتعرض لها رأسماله، ويعد التامين من أفضل الوسائل المحققة لهذا الاستقرار بالمعاملات الاقتصادية بحسبه صمام أمان يكفل بث الطمأنينة للمستثمر ضد الأخطار العديدة والمتنوعة التي يمكن أن يتعرض لها مشروعه أو صناعته .

ثانيا : التامين وسيلة من وسائل تكوين المدخرات ورؤوس الأموال

من مجموع الأقساط التأمينية التي يسددها المؤمن لهم يتوافر لدى المنشات التي تزاول عمليات التامين و إعادة تامين رأس مال نقدي ضخم، حتى بعد وفاء هذه المنشات بكافة التزاماتها من سداد التعويضات أو من المصرفات الإدارية و العمومية ، وقد فطنت معظم الأنظمة التشريعية إلى أهمية رؤوس الأموال التي تتكون لدى المنشات التي تزاول عمليات التامين أو إعادة التامين أو كلاهما حيث عمد إلى أن توجه نسب محددة من هذه الأموال إلى الاستثمار داخل المنظومة الاقتصادية المحلية ، ولم يترك لشركات التامين أو إعادة التامين الحرية في استثمار ما يتوافر لديها من رؤوس أموال بعيدا عن إشراف ورقابة الهيئات المسؤولة عن الإشراف والرقابة على التامين.

[1] احمد أبو السعود ، **عقد التامين بين النظرية والتطبيق دراسة تحليلة شاملة**، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية، مصر ،2009، ص، ص44،43.

ثالثا: التامين وسيلة من الوسائل المساعدة للعملية الائتمانية

يعتبر التامين وسيلة هامة من وسائل الائتمان بالنسبة للفرد وللجماعة، فبالنسبة للفرد يسهل التامين له الحصول على ما يحتاج إليه من القروض، كمن يحصل على قرض لشراء سيارة من احد البنوك، ويشترط الأخير أن تكون هناك تغطية تأمينية بكامل قيمة السيارة، وكثيرا ما يستعمل التامين على الحياة كوسيلة ائتمان ذلك أن وثائق التامين على الحياة تصبح ذات قيمة مادية بعد مضى مدة معينة من بدء التامين، وذلك لوجود احتياطي حسابي لهذه الوثائق، فإذا مضت هذه المدة استطاع المؤمن له أن يستعمل الوثيقة للحصول على ائتمان " قرض " ، فإذا لم يقم المؤمن له بالوفاء بالقرض في موعد استحقاقه كان للمؤمن أو للدائن المرتهن أن يحصل على القرض من القيمة التي تمثلها الوثيقة [1].

رابعا: التامين عامل من عوامل الوقاية

التامين يؤدي بطريقة غير مباشرة بالتقليل من نسبة الحوادث وتجنب وقوعها، وتقوم شركات التامين بتشجيع المؤمن له على اجتناب المخاطر والتقليل من نسبة وقوعها وذلك من خلال نسبة القسط أو الإعفاء الجزئي منه وذلك عقب مرور عدة سنوات دون وقع الخطر[2].

[1] احمد أبو السعود ، مرجع سابق، ص 45.

[2] محمد لمين مراكشي و كمال رزيق، **خصوصية قطاع التامين وأهميته لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(حالة الجزائر)**، مداخلة ضمن الملتقى: الصناعة التأمينية، الواقع العملي وأفاق التطوير– تجارب الدول–، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2012، ص 7.

المطلب الثالث : ماهية شركات التامين

تقوم شركات التامين بدور مزدوج فهي تتلقى الأموال من المؤمن لهم وتعويضهم عند تحقق الأخطار المؤمن ضدها، لذا سنتعرض إلى تعريف شركات التامين وتصنيفاتها ومختلف وظائفها .

الفرع الأول : تعريف شركات التامين وتصنيفها

أولا : تعريف شركات التامين

تحصل شركات التامين على الأموال لتعيد استثمارها في مقابل عائد شأنها في ذلك شأن البنوك التجارية وصناديق الاستثمار، هذا العائد يشارك فيه المؤمن له أما بطريقة مباشرة كما هو الحال في بعض وثائق التامين على الحياة أو بصفة غير مباشرة من خلال دفع أقساط التامين .[1]

ثانيا : تصنيف شركات التامين

تصنف شركات التامين إلى صنفين هما : وفقا لتشكيلة الأنشطة التأمينية، وحسب شكلها القانوني .

أ. التصنيف وفق تشكيلة الأنشطة التأمينية[2]

يمكن تقسيم شركات التامين وفق الأنشطة التي تمارسها لشركات التامين على الحياة وشركات التامين العام صناديق الضمان الاجتماعي ثم الشركات الشاملة

1- **شركات التامين على الحياة :**

يشتمل نشاطها على كافة التأمينات المتعلقة بالوفاة أو التامين لحالة البقاء على قيد الحياة، والتامين المختلط وتامين المجموعة، وتامين الزواج وغيرهم.

2- **صناديق الضمان الاجتماعي** : يغطي هذا النوع من التامين نفقات العلاج والأدوية وحالة العجز للمؤمن له، ويلتزم هذا الأخير بتحمل حد أدنى من تكاليف علاجه ويدفع الصندوق الجزء المتبقي.

[1] منير إبراهيم هندي، **إدارة الأسواق و المنشات المالية** ، توزيع دار المعارف، الإسكندرية، 1999، ص- ص، 100-104.

[2] هدى بن محمد، مرجع سابق، ص 22.

3- **شركات التامين العام :** تختص بالتامين على الممتلكات وعادة ما يغطي أخطار الحريق والسرقة وتامين النقل، وكذلك التامين على المسؤولية المدنية تجاه الغير كالتامين ضد حوادث السيارات.

4- **الشركات الشاملة :**تصدر كافة وثائق التامين التي تصدرها الأنواع السابقة، وتكون غير متخصصة في نوع معين .

ب. **التصنيف وفقا للشكل القانوني للشركة :**

حسب الشكل القانوني تأخذ شركات التامين شكلين هما : شركات مساهمة وشركات الصناديق والتي عادة ما تكون لشركات التامين على الحياة.

1- **شركات المساهمة :** تكون الملكية في يد حملة الأسهم العادية الذين يختارون مجلس الإدارة الذي يتولى التسيير وهؤلاء المساهمين لهم الحق في الربح الصافي الذي تحققه .

2- **شركات الصناديق :** تشبه إلى حد كبير شركات الاستثمار لأنها تتميز بضخامة الحجم وملكيتها تكون في يد حملة الوثائق التأمينية وهي لا تصدر أسهما بل تحل محلها وثائق التامين المكتتب فيها، وتدار من قبل خبراء مختصين .[1]

[1] منير ابراهيم، مرجع سابق، ص 104.

الفرع الثاني : وظائف إدارة شركات التامين

تقوم شركات التامين بمجموعة من الوظائف حسب طبيعتها، ومن بين هذا الوظائف نذكر ما يلي [1]:

1- **وظيفة الاستثمار** : تقوم شركات التامين بوظيفة الاستثمار، وذلك لزيادة حجم رأسمال.

2- **إدارة العمليات** : وتقوم الشركة بتقدير دقيق لقيمة الأقساط لتتمكن من تغطية تكاليف الخطر عند وقوعه، وتشمل هذه الوظيفة عملية الاكتتاب لإظهار الأرباح في دفاتر العمل التجاري، بغية تغطية الأخطار القابلة للتامين، كما تشمل هذه الوظيفة على خفض التكاليف والإسراع في تحصيل الأقساط .

3- **إدارة النشاط التسويقي** : وتعني استخدام احدث الوسائل التقنية للتسويق في مجال التأمينات .

4- **تحديد الأقساط** : إذ يرتبط قسط التامين ارتباطا وثيقا بعمل الخبير الاكتواري*، الذي يتمثل في تقدير الاحتمالات لوقوع الأخطار التي يغطيها التامين .

5- **إدارة الأصول والخصوم** : تمثل الخصوم الجانب الأكبر من شركات التامين بصفة عامة .

6- **وظيفة المحاسبة** : تتمثل في القيام بالأعمال المتعلقة بالنواحي المالية من إيرادات ومصروفات وذلك من خلال القيام بأعمال المحاسبة العامة.

7- **الوظيفة القانونية** : تختص بالشؤون القانونية بوجه عام، وهي وظيفة مهمة لشركات التامين تتمثل في وضع الصياغة القانونية، وشروط الوثيقة في وثائق التامين، وحل النزاعات والمشاكل المتعلقة بعقود التامين .

---

[1] جورج ريجدا، **مبادئ إدارة الخطر والتامين**، تعريب (محمد توفيق البلقيننى ، إبراهيم محمد مهدي) ، دار المريخ للنشر،المملكة العربية السعودية،2006، ص. ص, 818،819.

***الخبير الاكتواري:** هو شخص متخصص ذو مهارة عالية في علوم الإحصاء والرياضيات وهو الذي يقوم بتحديد أسعار التامين، ويكون على دراية بكل جوانب عمليات التامين والتي تتمثل في التخطيط والتسعير والبحوث.

الفرع الثالث: خصائص شركات التامين

إن شركات التامين تتميز بعدة خصائص تميزها عن باقي الشركات الأخرى، ومن بين هذه الخصائص نذكر ما يلي [1]:

أ. خضوعها لقوانين صارمة تحكم نشاطها واستثماراتها، كتعيين نسب في مجالات محددة ومصرح بها في النصوص واللوائح التنظيمية، حيث تختلف هذه اللوائح من دولة لأخرى وذلك للحفاظ على ملاءة الشركة ولضمان الوفاء بالتزاماتها، وأي عجز في هذه الشركة يخلف نتائج اقتصادية واجتماعية على جمهور المستأمنين;

ب. لا تعتمد شركات التامين في تكوين رأسمالها على الاقتراض كباقي الشركات، وإنما تعتمد في تكوينه على مساهمات الشركاء أو المساهمين;

ج. تسعر منتجات شركات التامين بالاعتماد على الخبراء في المجال الاكتوري والرياضيات والإحصاء، على عكس منتجات باقي المنشات التي تخضع لقوانين العرض والطلب ;

د. لا يمكن لشركات التامين تحديد نتيجة دورتها المحاسبية بسبب تخطي بعض العقود التأمينية للسنة المحاسبية، مما قد يؤثر على مركزها المالي ;

هـ. يعتبر منتوج التامين خدمة آجلة وهذا يتطلب طرق خاصة في تنظيم وإدارة منشات التامين، خصوصا في مجال التسويق، الدعاية، الإعلان، وأيضا تصميم وتنفيذ وتقييم النظام المحاسبي .

و. معظم شركات التامين تعمل في فروع التامين المختلفة، مثل التامين على الحياة والتامين على الممتلكات ويجبر القانون شركات التامين على إعداد قوائم مالية لكل فرع .

وهذا ما لا يحدث في المنشات الصناعية التي تنتج أنواع عديدة من المنتجات فلا تعد هذه المنشات ميزانية عمومية لكل منتج، ولا يحدث أيضا في المنشات الخدمية التي تقدم أنواع عديدة من الخدمات .

[1] احمد صالح عطية، **محاسبة شركات التامين**، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، 2002-2003، ص18.

المبحث الثاني : دور نظام الرقابة في تنمية قطاع التامين

يعد نظام الرقابة على قطاع التامين ضرورة حتمية للحفاظ على كفاءة، سلامة، عدالة واستقرار سوق التامين وكذا دعم نموه وضمان تنافسيته .

المطلب الأول : مفهوم نظام الرقابة على قطاع التامين وخصائصها

الرقابة هي وسيلة هامة تقوم على مجموعة من الإجراءات، حيث تكشف الأخطاء وتصحح الانحرافات من اجل تحقيق الأهداف المنشودة للإدارة أو المشروع ، وسنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم الرقابة التأمينية وخصائصها .

الفرع الأول : مفهوم نظام الرقابة

أولا: الرقابة لغة : للرقابة في اللغة العربية معاني كثيرة, فهي تعني الحفظ، الحراسة، الرعاية، الرصد والحذر، الخوف من العقاب وغيرها والرقابة بمعنى المراقبة اسم من مصدر الفعل رقب، وقد ورد في معجم الوجيز: رقبه أي انتظره وحرسه ولاحظه [1].

ثانيا: الرقابة بالمفهوم التأميني : لا يختلف مفهوم الرقابة في ميدان التامين عن غيره من الأنشطة الاقتصادية الأخرى، حيث يعرف بعض الكتاب الرقابة على أنها :

" الإشراف والمراجعة من جانب سلطة أعلى للتعرف على سير العمل داخل المشروع، والتأكد من أن الموارد تستخدم وفقا لما هو مخصص لها، كما أنها عملية متابعة دائمة ومستمرة تقوم بها الجهة الرقابية للتأكد من أن ما يجري عليه العمل داخل الوحدة الخدمية آو الاقتصادية يتم وفقا للخطط والسياسات الموضوعة " [2].

---

[1] صبرينة شراقة، **دور الرقابة والاشراف في تنمية قطاع التامين في الجزائر**، مداخلة ضمن ندوة شركات التامين التقليدي ومؤسسات التامين التكافلي بين الاسس النظرية والتجربة التطبيقية، جامعة سطيف، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الاورو–المغاربي ،2011، ص 398.

[2] محمد توفيق البلقيني وجمال عبد الباقي وصاف، **مبادئ ادارة الخطر والتامين** ،دار الكتب الاكاديمية، 2004، ص159.

الفرع الثاني : خصائص الرقابة على قطاع التامين

تمارس الرقابة على مؤسسات القطاع من طرف أشخاص من خارج شركات التامين ومستقلين عنها وتتميز ب[1] :

1- **رقابة وقائية** : لابد من ترخيص لممارسة عمليات التامين.

2- **رقابة لاحقة**: يتم فحص النتائج المحققة بناء على الوثائق المحاسبية التي تعدها شركات التامين .

3- **رقابة إدارية** : تمارس من طرف موظفين تابعين لوزارة الاقتصاد والمالية أو سلطات مستقلة .

4- **رقابة دائمة**: هي رقابة موجودة في كل وقت وخلال طول فترة حياة شركة التامين .

5- **رقابة فعالة**: تتضمن شروط نموذجية تفرض على شركات التامين، تسعيرات محددة، تدابير وإجراءات مالية يوصى بها .

الشكل رقم (06) : خصائص نظام الرقابة

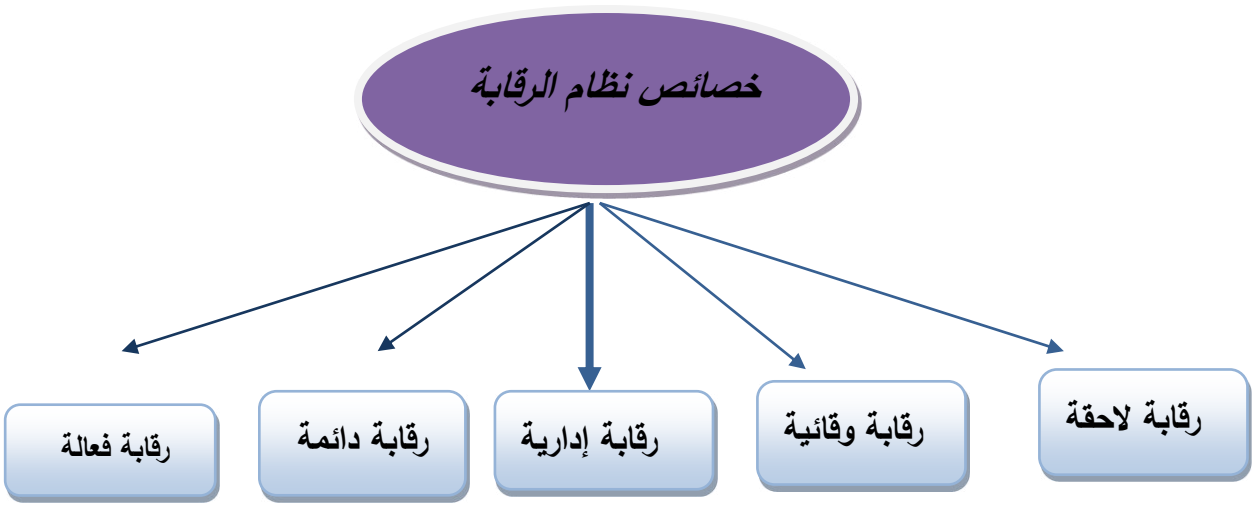

المصدر : من إعداد الطالبة.

[1] صبرينة شراقة، مرجع سابق، ص 399.

الفرع الثالث : دواعي الرقابة على قطاع التامين

تتدخل الدولة في التنظيم والرقابة على قطاع التامين لأسباب عديدة نذكر منها ما يلي [1]:

1- **الحفاظ على الملاءة المالية لشركات التامين** : يتميز نشاط التامين عن غيره من الأنشطة الاقتصادية الأخرى في أن دورة الإنتاج معكوسة, أي أن سعر البيع يحدد من قبل معرفة سعر التكلفة، لذا للتأكد من أن التعويضات ستسدد مستقبلا فلا بد من مراقبة المركز المالي للشركة .

إضافة إلى ذلك أن شركة التامين عندما تكون في عسر مالي، فان ذلك بسبب تكاليف اجتماعية واقتصادية ومثال على ذلك فقدان الموظفين في شركات التامين لوظائفهم.

2- **تواجد كتلة مالية معتبرة تؤثر على الاقتصاد الوطني** : نظرا لان شركات التامين من المؤسسات المالية التي تسعى لاستثمار وتوظيف الأموال لتحقيق عوائد، فان غياب قواعد وأسس تضبط التسيير المالي على مستواها يشكل عاملا خطيرا للفوضى والاختلال على مستوى الاقتصاد ككل .

3- **عقد التامين هو عقد انخراط عادة ما يتميز بالتعقد وصعوبة الفهم** : تلعب الرقابة دورا مهما بالنظر لقلة معلومات الفرد حول عقد التامين، والذي يوصف على انه وثيقة فنية قانونية تتضمن شروطا وبنودا معقدة و صعبة الفهم، وقد تنتهز شركة التامين فرصة لاستغلال جهل المؤمن له وإعداد عقود متشددة، بما يتوجب تدخل الدولة لحمايته من عديمي الضمير .

4- **التأكد من ملائمة الأسعار** : الرقابة كذلك مطلوبة لحماية المؤمن لهم من ارتفاع الأسعار الذي قد تلجا إليه شركة التامين أحيانا، خاصة بعد حدوث كوارث جسيمة لتعويض الخسائر في هذه الحالة لا يجب أن تكون الأسعار مرتفعة جدا النسبة للمؤمن لهم، ولا مجحفة بالنسبة التامين الذي يهدد ملاءتها .

[1] جورج ريجدا، مرجع سابق، ص، ص 854،855.

المطلب الثاني : جهاز الرقابة على قطاع التامين في الجزائر

إن قطاع التامين في العالم يخضع للرقابة وذلك بغية تطويره, والجزائر كغيرها من الدول سعت إلى ذلك من اجل الحفاظ على السوق الوطنية التأمينية وتطويرها، وتتمثل هذه الرقابة في القيود المالية و التسييرية والإدارية

الفرع الأول : نشأة نظام الرقابة في الجزائر

أ- خلال المرحلة الاستعمارية :

كانت الحكومة العامة والتي مقرها في الجزائر العاصمة، هي التي تعطي رأيها حول اعتماد الوكالات الخاصة أو سحب الاعتماد منها وفقا لما يقره التشريع الفرنسي[1].

ب-بعد الاستقلال :

أدى غياب الإطارات الوطنية المحترفة والتشريعات الخاصة بالجزائر وكذلك إلى جانب غياب رقابة حقيقية للدولة إلى صدور قوانين 1963/06/08 والمتعلقة بإنشاء التنازل الإجباري لفائدة الصندوق الجزائري للتامين وإعادة التامين (CAAR)[2]

حيث كلفت هذه الأخيرة بممارسة الرقابة على شركات التامين الأجنبية حيث كانت خاضعة سابقا لرقابة شكلية، وبالرغم من هذه الإجراءات لم يتم خلق هياكل حقيقية وهيئات فعلية للرقابة إلا ابتداء من 1971 من خلال المرسوم التنفيذي رقم 210/71 الصادر بتاريخ 1971/08/05 حيث تعلق بإنشاء[3]:

1- **مجلس للتأمينات** : تمثل دوره في ترقية نشاط التامين على مستوى الاقتصاد الوطني وذلك عن طريق صياغة كل توصية أو مقترح بتطوير وتنمية قطاع التامين .

2- **اللجنة التقنية:** لها مهمة تقنية تتجه إلى الجانب التجاري والتنظيمي لنشاط التامين .

[1] Ali hassid، **introduction a l'étude de assurances économique**، enal، alger،1984،p 25.

[2] Boualem talfiani، **les assurances en algérie**، office des publication universitaires،p69.

[3] صبرينة شراقة، مرجع سابق، ص 406.

الفرع الثاني : هيئات الرقابة والإشراف على التامين الجزائرية

تتم عملية الرقابة على شركات التامين في الجزائر من طرف جهاز مختص يرأسه وزير المالية ويضم ما يلي [1]:

1- **مديرية التأمينات:** هي سلطة مراقبة تابعة لوزارة المالية، وعن طريقها يمكن معرفة ما يجري داخل القطاع وتتشكل من :

- نيابة المراقبة: تقوم بدور المراقب على شركات التامين من خلال محافظيها
- نيابة التحليل : تقوم بتحليل النتائج المتوصل إليها في نيابة المراقبة وتقوم بتحويلها إلى نيابة التنظيم
- نيابة التنظيم : تخذ القرارات اللازمة في حالة وجود تجاوزات من طرف شركات التامين

2- **المجلس الوطني للتأمينات** : أنشا بموجب الأمر 95-07 في 10-04-1997 يرأسه وزير المالية ويعتبر مركزا للبحث في تنمية وتطوير قطاع التامين من خلال مشاريع والقوانين التي يقترحها والملتقيات والمنتديات التي ينظمها، والدراسات التقنية التي يقوم بها الهادفة إلى ضمان مردودية عالية للأصول المجمعة لدى شركات التامين وكذا ضمان السير الحسن لتأدية خدمات التامين والإقبال عليها.

3- **الاتحاد الجزائري للتامين وإعادة التامين** : إنشاء بموجب قانون 90-31 المؤرخ في 994/12/4 في 22 فيفري 1994، وهو يهتم بمشاكل المؤمنيين حيث تشمل عضويته شركات التامين وإعادة التامين فهو يختلف بذلك عن المجلس الوطني للتأمينات الذي يهتم بمشاكل السوق بصفة عامة، ومن أهدافه ترقية نشاط القطاع وتمثيل المصالح الوطنية، ويصدر سنويا مجلة تدعى المجلة الجزائرية للتأمينات يتناول فيها مختلف المواضيع المتعلقة بهذا القطاع.[2]

---

[1] طبايبية سليمة، **دور محاسبة شركات التامين في اتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية دراسة حالة: الشركات الجزائرية للتامين**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم، جامعة سطيف، 2014، ص 244.

[2] هدى بن محمد، مرجع سابق، ص40.

المطب الثالث : المبادئ المساهمة في تطوير إجراءات الرقابة على قطاع التامين الجزائري

يرتبط تطوير نظام الرقابة على قطاع التامين بالتطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدولة فالجزائر مرت بمراحل عديدة على غرار الدول الأخرى، هذا ما جعل هناك تعدد في التشريعات والقوانين المصدرة في هذا الإطار وتعدد الهيئات المنظمة بالمقابل.

إن التطورات التي تشهدها صناعة التامين في الجزائر جعلت جهاز الرقابة يواجه تحديا كبيرا في الوقت الحالي، خاصة في ظل سياسة تحرير سوق التامين والانفتاح الاقتصادي، حيث أصبح تطوير وتحديث نظام الرقابة من متطلبات التطور لمواكبة التطورات على المستوى الدولي[1].

ويعد الاتحاد الدولي لمراقبي التامين (IAIS) الطرف المكلف بإرساء قواعد الرقابة وذلك من خلال وضع مجموعة من المبادئ النموذجية وتتمثل هذه المبادئ في:

- ✓ الهيكل التنظيمي لجهة الرقابة على التامين
- ✓ إجراءات الترخيص لمزاولة العمل بالسوق
- ✓ التغيير في ملكية شركات التامين وإعادة التامين
- ✓ أصول شركات التامين وإعادة التامين
- ✓ التزامات شركات التامين وإعادة التامين
- ✓ صلاحيات مراجعة أسس الرقابة الداخلية لشركات التامين وإعادة التامين
- ✓ أسلوب الرقابة على سلوكيات السوق
- ✓ إجراءات الفحص والتفتيش الميداني
- ✓ مدى كفاية نظام العقوبات المفروضة بموجب التشريعات والقوانين
- ✓ مزاولة أعمال التامين عبر الحدود
- ✓ تطبيق عنصر السرية بالنسبة للمعلومات
- ✓ المجهودات المبذولة في مجال التنسيق والتعاون بين هيئات الرقابة على مستوى العالم[2].

[1] صبرينة شراقة، مرجع سابق، ص 415.

[2] حسني حامد، **دور هيئات الإشراف والرقابة على نشاط التامين وتنظيم قطاع التامين(التجربة المصرية)**، مؤتمر أفاق التامين العربية المنعقد في 1-2 يونيو 2002، دمشق، سوريا، ص4.

المبحث الثالث : مبادئ و آليات الحوكمة في شركات التامين

أدى توسع شركات التامين إلى تعقيد وتشابك في العمليات, لهذا السبب نجد أن حوكمة في شركات التامين ترتكز على مبادئ متعددة منها الإفصاح والشفافية والثقة، ومن جهة أخرى تطوير طرق وأساليب الإدارة وكذلك أنظمة الإشراف والرقابة على شركات التامين عن طريق وضع آليات تضمن لشركات التامين تحقيق أهدافها.

المطلب الأول: مبادئ الحوكمة في شركات التامين

لكي لا تبقى الحوكمة في شركات التامين على مستوى النقاش الفلسفي والنظري قامت العديد من المنظمات والهيئات بوضع قائمة من المبادئ المجسدة لنظام الحوكمة لكي تكون دليلا تطبيقيا لممارسة هذا النظام فبالإضافة للمبادئ الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية نجد أن حوكمة شركات التامين تعتمد على مبادئ أخرى صادرة عن هيئات خاصة بالتامين، وتتمثل هذه المبادئ في [1]:

1- **التحديد الدقيق للمسؤوليات** : أي تحدد المسؤوليات بدقة وكذلك نظام الشركة (مجلس الإدارة، لجان الإدارة، المدير العام).
2- **المساءلة** : وتعني الإفصاح عن أداء شركة التامين والأنشطة و العرض أمام المساهمين وغيرهم ممن يحق لهم قانونا مساءلة الشركة.
3- **الرقابة الخارجية والشفافية** : أي أن تكون المعلومات التي تخص الرقابة الخارجية متوفرة وشفافة وهذا من اجل تسهيل الأمر على المراقبين الخارجيين.
4- **الرقابة الداخلية** : هي تلك الرقابة التي تنبع من داخل الشركة تقوم بها جهات إدارية من داخلها.
5- **الشفافية والإفصاح** : يتعلق الشفافية والإفصاح ليس فقط عن معلومات اللازمة لترشيد قرارات كافة الأطراف ذات المصلحة على مستوى الشركة، بل يتسع المفهوم ليشمل الإفصاح في التقارير العامة عن المؤسسة

[1] ساعد بن فرحات ،**بعض مبادئ واليات الحوكمة في شركات التأمين– مقارنة بين شركات التامين وإعادة التامين وشركات التامين**–،ندوة حول مؤسسات التأمين بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية، جامعة فرحات عباس، سطيف،2011، ص 9.

المطلب الثاني : آليات الحوكمة في شركات التامين

أكد الاتحاد الدولي لمراقبي التامين على مجموعة من الآليات والتي على أساسها يتم تطبيق مفهوم الحوكمة في شركات التامين ومن أهم هذه الآليات ما يلي:

1-**المراجعة الخارجية** : تلعب المراجعة الخارجية دورا هاما في إنجاح حوكمة الشركات، حيث تقتضي على التعارض بين المساهمين والإدارة، كما انه تقضي على عدم تماثل المعلومات المحتوات بالقوائم المالية فالمدقق الخارجي يضفي مصداقية وثقة على المعلومات من خلال المصادقة على القوائم المالية التي تعدها الشركة وذلك بعد مراجعتها والتأكد من صحة المعلومات والبيانات الواردة بها ويلعب مجلس إدارة الشركة دورا مهما في وضع الأهداف الإستراتيجية لها وبالتالي قرارات مجلس الإدارة لها تأثير كبير على أداء الشركة.

2-**المراجعة الداخلية** : تعتبر من أهم الوظائف الأساسية للإدارة السليمة للشركة وفقا لمبادئ الحوكمة ولقد أخذت اهتماما كبيرا عقب الفضائح المالية التي هزت كثير من المؤسسات المالية ومن بينها مؤسسات تأمينية، لأنها هي المؤهلة للاكتشاف المبكر للانحرافات والأخطاء وتصحيحها في أوانها ومن مهام المراجع الداخلي وفقا لمبادئ الحوكمة ما يلي:

- ✓ إصدار النتائج والتوصيات المتوصل إليها حول مدى الامتثال للقوانين والضوابط.
- ✓ ضمان أن جميع المجالات المتعلقة بالجانب التقني لشركة التامين قد تم مراجعته في الفترات المحددة لها
- ✓ وضع وتنفيذ خطة لمراجعة الحسابات على أساس المخاطر

3-**إدارة المخاطر** : تتعرض شركات التامين إلى العديد من المخاطر نتيجة لطبيعة نشاطها, حيث تقتضي الأصول العامة لإدارة الخطر الوصول إلى أفضل طريقة للمحافظة على أموال أي مشروع والأشخاص المالكين له والعاملين به من أي خسائر مادية محتملة و الناشئة عن تحقق الأخطار التي تواجهه بأقل تكلفة ممكنة، حيث يقوم مجلس الإدارة بالاستعانة بلجنة المخاطر بهدف ضمان اكبر فعالية في تحديد المخاطر المحيطة بالمشروع، وبعدها تحديد الوسيلة المناسبة لمواجهة كل منها وذلك من اجل حماية أصحاب المصالح.[1]

[1] عبد الرزاق بن زاوي و إيمان نعمون، **إرساء مبادئ الحوكمة في شركات التامين التعاوني**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني :حوكمة شركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 2012، ص.ص12،13.

المطلب الثالث : اثر تطبيق نظام الحوكمة على شركات التامين

إن تطبيق نظام حوكمة الشركات كنظام للرقابة على شركات التامين يمكن أن يحقق ما يلي :

1- **حل مشاكل الوكالة :** فمن خلال آلياتها ومبادئها تضمن حوكمة الشركات الرقابة على أداء مجلس إدارة شركة التامين، تحقيق جودة التقارير المالية الصادرة عن شركات التامين، حماية مصالح المساهمين وتحقيق المعاملة المتساوية لهم.

2- **تنمية أسواق التامين وفعالياتها وكفاءتها:** إذ انه يجب على المشرفين على صناعة التامين والمشرعين وضع الإطار السليم لتنميتها وضمان سلامتها ومعالجة الآثار التي تترتب عن تردي الأسواق وعيوبها، ليس فقط لمصلحة المستهلك إنما أيضا الاقتصاد ككل وذلك من خلال توفير نوع أفضل من الحماية لثروة البلد في الحاضر والمستقبل، وإتاحة مزيد من الأموال لأغراض التنمية.

3- **تحقيق وظيفة التامين الحمائية :** فبموجب تطبيق مبادئ الحوكمة تتحقق حماية المؤمن لهم من خلال إصدار القواعد التنظيمية التي تكفل سلامة شركات التامين في الآجل الطويل بما يضمن عدم حدوث خلل في العلاقة التعاقدية بينها وبين المؤمن لهم [1].

[1] عبد الرزاق بن زاوي و ايمان نعمون، مرجع سابق، ص14.

خاتمة الفصل:

في هذا الفصل قمنا بإبراز وتوضيح بشكل مختصر المفاهيم التي يستند عليها نشاط التامين و ما يميزه عن الأنشطة لأخرى، بالإضافة إلى شركات التامين واهم الوظائف التي تقوم بها .

كما أعطينا نظرة عن نظام الرقابة على قطاع التامين في الجزائر واهم الهيئات المراقبة على هذا القطاع منها: مديرية التأمينات، المجلس الوطني للتأمينات، الاتحاد الجزائري للتامين وإعادة التامين التي تم إنشاءها بهدف حماية مصالح المأمنين وتنمية القطاع التأميني.

إضافة إلى ما سبق حوكمة شركات التامين تقوم على مجموعة من المبادئ منها الإفصاح والمساءلة والشفافية والثقة، والآليات المتمثلة في المراجعة الداخلية والخارجية كآلية للرقابة على شركات التامين بالإضافة إلى إدارة المخاطر .

بعد دراستنا النظرية لحوكمة شركات التامين ونظام الرقابة على قطاع التامين سنتعرض في الفصل التطبيقي دراسة حالة في الشركة الوطنية للتامين من اجل تبيان دور الحوكمة في تعزيز نظام الرقابة على الشركة محل الدراسة.

الفصل الثالث

دراسة حالة الشركة الوطنية للتامين

–وكالة بسكرة–

تمهيد:

بعد الدراسة النظرية وفي إطار تدعيم الجانب النظري الذي تعرفنا من خلاله على آليات ومبادئ الحوكمة في شركات التامين كما تعرفنا على نظام الرقابة على قطاع التامين، لهذا لزم الأمر القيام بدراسة تطبيقية من اجل تطبيق ما ورد في الجانب النظري، ويتم ذلك بالاستعانة بالمقابلة الشخصية مع كل من مدير الوكالة، ومدير المصلحة المالية وكذلك المراقب الجهوي للشركة، وذلك من اجل تبيان مساهمة آليات الحوكمة في تفعيل نظام الرقابة على شركات التامين، تتم هذه الدراسة في الشركة الوطنية للتامين (Saa)–وكالة بسكرة، ومن اجل ذلك تم تقسيم الفصل الثالث إلى ما يلي :

المبحث الأول: تقديم الشركة الوطنية للتأمينSaa

المبحث الثاني: نظام الرقابة لدى الشركة الوطنية للتامين–وكالة بسكرة–

المبحث الثالث: آليات ومبادئ الحوكمة لدى الشركة الوطنية للتامين –وكالة بسكرة–

المبحث الأول : تقديم عام للشركة الوطنية للتامين Saa

تعتبر الشركة الوطنية للتامين saa من أهم مؤسسات التامين في الجزائر باعتبارها تلعب دورا هاما في سوق التأمينات الجزائرية، لذا سنتعرض في هذا المبحث إلى أهم التطورات التي مرت بها والهيكل التنظيمي لها وأهدافها.

المطلب الأول : تعريف الشركة الوطنية للتامين Saa

قبل التطرق للتعريف بالشركة سوف نبدأ بأخذ لمحة تاريخية عن الشركة ثم الهيكل التنظيمي للشركة.

الفرع الأول: نشأة الشركة الوطنية للتامين –المديرية الجهوية –

لتحديد هذه النشأة نبدأ بإعطاء لمحة تاريخية أولا ثم تعريف الشركة الوطنية للتامينsaa

أولا: لمحة تاريخية عن الشركة الوطنية للتامينsaa

إن قطاع التامين في الجزائر ظل حكرا على شركات التامين الأجنبية خلال الفترة الاستعمارية ولكن بعد الاستقلال حاولت الدولة السيطرة على هذا القطاع بتأسيس شركتين هما[1]:

- الصندوق الجزائري للتامين وإعادة التامين CAAR، الذي تحول فيما بعد إلى الشركة الجزائرية للتامين
- الشركة الوطنية للتامين والتي عرفت في البداية باسم الشركة الجزائرية للتامين، التي تأسست بعد الاستقلال بمقتضى قرار الاعتماد الصادر بتاريخ 12 ديسمبر 1963 وهي ذات رأسمال مختلط بين الجزائر ومصر (61٪ للجزائر ، 39٪ لمصر)، ويرجع سبب هذا التعاون إلى انعدام وجود إطارات وطنية مؤهلة، وبمقتضى الأمر رقم 66–129 المؤرخ في 27 ماي 1966، وفي إطار احتكار الدولة لقطاع التامين فقد تم إعادة تأسيسها[2].

في سنة 1976 وفي نطاق سياسة تخصص أنشطة التامين أجبرت الشركة الوطنية للتامين saa على التحول إلى السوق المحلية للأخطار البسيطة كتامين السيارات، التامين على الحياة، التامين على الأخطار البسيطة للخواص كالتجار والحرفيين.

[1] موساوي عمر، **محددات الإيراد في قطاع التامين الجزائري دراسة حالة الشركة الوطنية للتامين**، مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2006، ص 132.

[2] www.saa.dz/home/pressentation-de-la-societe.html conselt 24-4-2015.

وفي سنة 1989 تحصلت الشركة على استقلاليتها المالية وتحولت من مؤسسة عمومية إلى شركة ذات أسهم برأسمال قدره 80 مليون دينار جزائري، ليرتفع سنة 1992 إلى 500 مليون دينار جزائري، ليصل في سنة 1989 إلى 2.5 مليار ليبلغ سنة 2005 3.8 مليار دينار جزائري ثم 16 مليار عام2008.[1] ليصل سنة 2013 الى25.6 مليار دينار جزائري وأصبحت تحتل 24٪ من سوق التأمينات

في سنة 1995 واثر قرار وزاري من خلال التعليمة 95/07 حول نشاط صناعة التامين منحت الوسطاء الخواص الحرية لمزاولة نشاط التامين، بالإضافة إلى إجراءات تنظيمية المتعلقة بالسلع والنقل والمسؤولية المدنية و أيضا التامين المتعلق بقطاع التامين

ثانيا : تعريف الشركة الوطنية للتامين

هي شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 20مليار دينار جزائري ، ويقع مقر الشركة المتمثلة في المديرية العامة بالجزائر العاصمة في 05 شارع ارنستو " شي غيفارا " تتوسع على المستوى الوطني وتتحكم في 14 مديرية جهوية، كل مديرية مسؤولة عن عدد معين من الوكالات التي قدر عددها على المستوى الوطني ب 293 وكالة بالإضافة إلى 125 وكيل عام يقوم بتوزيع منتجات الشركة نيابة عنها و16 سمسار، بالإضافة إلى ثلاث مراكز للتكوين وحوالي 35 مركز خبرة يقوم بإعداد التقارير الخاصة بالحوادث[2] .

ثالثا : مساهمات الشركة الوطنية للتامين

تشترك الشركة الوطنية للتامين في رأس مال عدة شركات منها الوطنية والأجنبية ,واهم هذه الشركات ما يلي : تمتلك حصة تقدر ب نسبة 100٪ في الشركة الوطنية للخبرة "SAE" و تمتلك حصة تقدر بنسبة 50٪ في الشركة الوطنية للطباعة "Filial Imprimerie des assurances"، كما تمتلك ما مقداره 34٪ في الشركة "ALFA" و " amana" ، وتمتلك كذلك نسبة مقدرة ب33.33٪ في شركة " SICAV–CELIM"بالإضافة إلى شركات أخرى لكنها تمتلك حصص صغيرة [3].

[1] قادة سليم ، **تأثير هيكل القطاع على أداء المؤسسات دراسة حالة الشركة الوطنية للتامين saa**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، 2012، ص 101.

[2] www.saa.dz

[3] **مقابلة مع مدير وكالة بسكرة** .

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية للتامين saa

إن تنظيم الشركة الوطنية للتامين يتكون من 3 مستويات [1]:

- ✓ **المستوى العام:** تتبع الشركة الوطنية للتامين فرع من إدارة العمال في تنظيمها فهي مسيرة من طرف رئيس مدير عام PDG، بالإضافة إلى مديرين عامين مساعدين (مدير عام مكلف بالجانب الإداري مرتبط بمديريات مركزية، والأخر مكلف بالجانب التقني وهو مكلف بالأقسام).
- ✓ **المستوى الجهوي:** الشركة الوطنية للتامين مكونة من 15 مديرية جهوية .
- ✓ **المستوى المحلي:** المتمثل في الوكالات المباشرة والوكلاء العملاء وسماسرة التامين.

1- مكونات الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية للتامين " Saa "

الهيكل التنظيمي للشركة يتكون من 6 أقسام وكل قسم له مديريات فرعية كما يلي:

- **قسم تامين السيارات:** يتكون من مديريات فرعية هي:
  - مديرية التعويضات
  - مديرية الإنتاج
- **قسم أخطار بسيطة:** وتتكون من :
  - مديرية الإنتاج
  - مديرية التعويضات
- **قسم أخطار المؤسسة :** ويتكون من
  - مديرية تأمينات و النقل
  - مديرية أخطار الصناعية
  - مديرية أخطار الزراعية
- **قسم التسويق :** ويتكون بدوره من
  - مديرية الدراسات والتخطيط
  - مديرية شبكة التوزيع

[1] مقابلة مع مدير وكالة بسكرة .

- **قسم تأمينات الأشخاص:** ويتكون من المديريات التالية:
  - مديرية تأمينات فردية
  - مديرية تأمينات جماعية
- **قسم مراقبة وتنظيم المعلومات :** وتتضمن المديريات التالية
  - مديرية المراقبة العامة
  - مديرية الإعلام الآلي

وهناك مديريات أخرى تابعة للمديرية العامة وهي كالأتي :

- مديرية المالية والمحاسبية
- مديرية الممتلكات
- مديرية الشؤون القانونية

الشكل رقم (07): الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية للتامين Saa

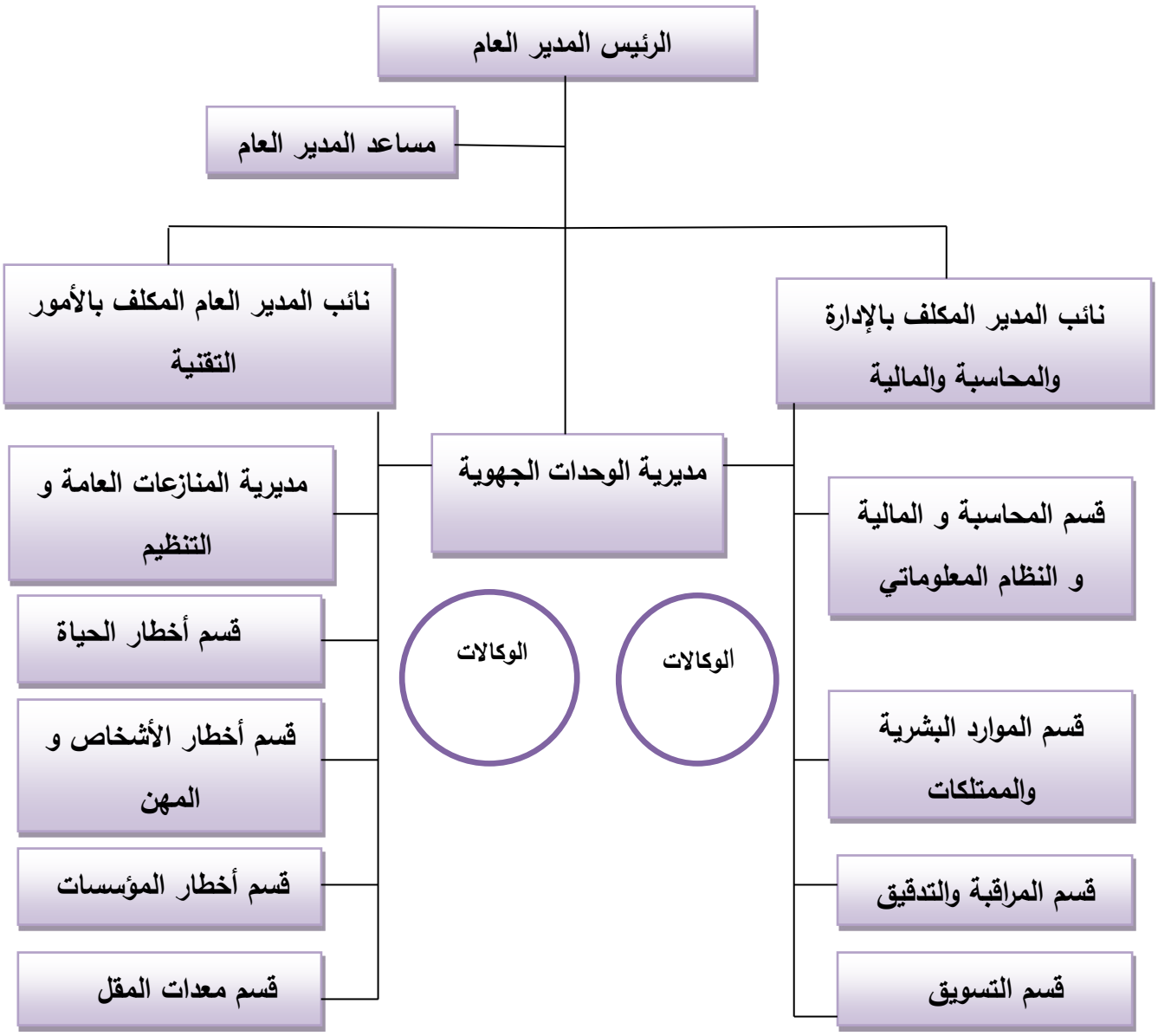

المصدر: بيشة حمودي، دور إدارة العلاقة مع العملاء في تحسين تنافسية الشركات–دراسة حال المديرية الجهوية للتامين باتنة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص 8.

المطلب الثاني : مهام ونشاط الشركة الوطنية للتامين و أهدافها

يتمثل النشاط الرئيسي للشركة الوطنية للتامين في تقديم الخدمات وجمع ادخارات الشركات والعائلات بهدف تغطية الأضرار التي تنجم والحصول على الفوائد بغية حماية الأشخاص والممتلكات .

الفرع الأول : مهام الشركة الوطنية للتامين ونشاطها

أولا : مهام الشركة الوطنية للتامين Saa

تقوم الشركة الوطنية بمجموعة من المهام و تتمثل في[1] :

- التامين على الحياة: تشمل جميع التأمينات المتعلقة بحياة الإنسان ومن بينها:
  - التعويض عن العلاج
  - التامين ضد الأخطار المهنية
- التامين ضد مخاطر النقل الجوي والبري
- التامين ضد السرقة
- التامين ضد حوادث الجسمانية
- التامين على النقل
- التامين على السيارات
- التامين ضد الحرائق
- التامين ضد الكوارث الطبيعية ....[2]

[1] http://www.saa.dz/produits.html ، consulté le:16-05-2015.

[2] انظر للملحق رقم (01)

ثانيا : نشاطات الشركة الوطنية للتامينSaa

إن شركات التامين هي مثل الشركات المالية، المال يدخل على شكل دفعات ويخرج على شكل تعويضات إذ أن عملية التامين هي اتفاق بين الزبون والشركة، حيث يقوم من خلالها الزبون بدفع مبلغ من المال بطريقة منتظمة والشركة تعيد له المبلغ كتعويض في حالة الخطر.

فالشركة الوطنية للتامين Saa تعتبر مؤسسة ذات قطاع مالي، حيث تتحصل على الأموال في شكل علاوات وتخرج في شكل تعويضات وعليه فالشركة الوطنية للتامين تحتل مكانة هامة على المستوى الوطني[1].

ثالثا: أهداف الشركة الوطنية للتامين Saa

تعتبر الشركة الوطنية للتامينSaa من الشركات الكبرى التي تولي أهمية للموارد البشرية سواء كانوا إطارات أو أعوان وهذا المناخ الملائم يكون بمثابة الدافع الوحيد لتقديم خدمة رفيعة المستوى، ولهذا وضعت الشركة مجموعة من أهداف إستراتيجية وتتمثل في[2]:

- تسيير الموارد المالية
- التحكم في التكاليف
- تطوير المحفظة المالية
- تنويع منتجاتها
- زيادة ربحها من خلال كل ما تقدمه من خدمات

[1]مقابلة شخصية مع مدير الوكالة .
[2]مقابلة مع مدير المصلحة المالية للوكالة.

المطلب الثالث : انجازات الشركة الوطنية للتامين Saa

خلال الأعوام الأخيرة حققت الشركة الوطنية للتامين Saaنتائج ايجابية وأهمها الانجازات التي حققتها الشركة عام2013 وتتمثل هذه الانجازات في[1]:

الفرع الأول : تطور رقم أعمالها و التعويضات خلال الفترة(2010-2013)

من خلال التقرير السنوي لسنة 2013 صرح المدير العام للشركة الوطنية للتامين بان الشركة حققت تطور كبير في كل من رقم الأعمال والتعويضات مما اكسبها سمعة جيدة في سوق التأمينات .

أولا: رقم أعمال الشركة الوطنية للتامين

حققت الشركة الوطنية للتامين تطور ملحوظ في رقم أعمالها خلال السنوات التالية من 2010الى 2013، حيث قدرت نسبة التطور ب 28٪، والجدول التالي يوضح تطور رقم أعمال الشركة خلال الفترة 2010-2013.

[1] من إعداد الطالبة بناء على المعلومات المتاحة في الموقع الرسمي للشركة.

الجدول رقم (02): تطور رقم الأعمال خلال الفترة2010-2013

السنوات	2010	2011	2012	2013	تطور10-13
خطر إلزامي	2911	2908	3060	3090	٪6
خطر غير إلزامي	11663	12470	15396	17402	٪49
مجموع السيارات	14574	15378	18456	20492	٪41
خطر المختصين والمحترفين	1514	1712	1721	1915	26٪
التامين ضد المخاطر الصناعية	1895	2047	2231	2438	٪29
تامين وسائل النقل	287	366	292	312	٪9
التامين الزراعي	184	218	256	445	٪142
مجموع مخاطر التامين	2366	2631	2779	3195	٪35
تامين الأشخاص	1619	1426	208	155	-٪90
المجموع	20073	21147	23164	25751	٪28

المصدر : التقرير السنوي للشركة لسنة 2013

من الجدول أعلاه الذي يبين تطور رقم أعمال الشركة الوطنية للتامين خلال الفترة2010 -2013 نلاحظ أن الشركة الوطنية للتامين استطاعت أن تحقق تطور مستمر في رقم الأعمال حيث خلال السنة2010 بلغ رقم أعمال الشركة 20مليار دينار جزائري، وبقي يرتفع حيث بلغ 21 مليار دينار جزائري سنة2011، ثم ارتفع سنة 2012 إلى 23 مليار دينار جزائري ليصل إلى25 مليار دينار جزائري خلال السنة 2013، إجمالا استطاعت الشركة الوطنية للتامين أن تحقق نسبة نمو في رقم أعمالها من سنة 2010 إلى سنة 2013 بمقدار 28٪ واستطاعت أن تمتلك حصة سوقية تقدر ب 24٪ من سوق التأمينات في الجزائر .

ثانيا: تطور التعويضات الممنوحة

الجدول رقم (03): تطور التعويضات للفترة 2010-2013

السنوات	2010	2011	2012	2013	تطور 10-13
معدات السيارات	5911	7214	9274	9939	٪68
هيئة السيارات	3077	3145	3294	3664	٪19
مجموع السيارات	8988	10359	12568	13603	٪51
مخاطر المختصين والمحترفين	160	180	203	226	٪41
التامين ضد المخاطر الصناعية	167	311	317	398	٪138
تامين السيارات	325	78	326	21	٪-94
التامين الزراعي	62	95	94	82	٪32
مجموع مخاطر الشركات	554	490	731	501	٪-10
تامين الأشخاص	426	443	653	212	٪-50
المجموع	10128	11472	14155	14541	٪44

المصدر: التقرير السنوي للشركة 2013

عرفت الشركة الوطنية خلال السنوات 2010-2013 تطور ملحوظ فيما يخص الوفاء بالتزاماتها اتجاه المؤمن لهم وتقديم التعويضات لهم، حيث ارتفع حجم المبالغ التي تم تسويتها من 10 مليار دينار جزائري خلال سنة 2010 إلى 14 مليار دينار جزائري, مما كسب الشركة صورة حسنة لدى العملاء وزيادة الثقة لديهم.

المبحث الثاني : نظام الرقابة على الشركة الوطنية للتامين Saa–وكالة بسكرة–

تتبع الشركة الوطنية للتامين–وكالة بسكرة– رقابة صارمة ومشددة، ومن اجل الحفاظ على مكانتها في السوق الوطنية للتامين قبل التطرق لنظام الرقابة المتبع على الشركة سنقوم أولا بتقديم الوكالة.

المطلب الأول: تقديم الشركة الوطنية للتامين –وكالة بسكرة–

سيتم تقديم الوكالة من خلال ذكر العناصر التالية:

الفرع الأول: نشأة الشركة الوطنية للتامين – وكالة بسكرة –

تم تأسيس وكالة بسكرة بتاريخ 1 جانفي 1982 برقم أعمال يقدر ب 21.147 مليون دج وبشبكة تسويق تقدر ب 10 وكالات تجارية هي : ولاية باتنة، ولاية بسكرة، ولاية ام بواقي، ولاية تبسة، خنشلة، طولقة، مروانة.

والمقر الاجتماعي للشركة بتواجد ب شارع الزعاطشة رقم 37 بسكرة، وفي سنة 2005 تم إنشاء وكالات تجارية أخرى ليصل المجموع إلى 29 وكالة تجارية موزعة على النحو التالي [1]:

- ✓ وكالتين مباشرتين تابعتين مباشرة للمديرية الجهوية ويتحصل العاملون بها على أجرة شهرية ثابتة مثل الإطارات والعمال الإداريين .
- ✓ 19 وكالة تجارية تزاول نشاطها مقابل عمولة مالية قدرها 15٪ من مجموع الأقساط التأمينية الصافية المنجزة .
- ✓ وكالة تجارية حدودية متواجدة بالمركز الحدودي بوشبكة بولاية تبسة على حدود الجزائرية التونسية و تتحصل أيضا على عمولة مالية قدرها 15٪ من مجموع الأقساط التأمينية الصافية المنجزة، مضافا لها منحة المركز الحدودي وعدم خصم مصاريف الإيجار وحقوق الأوراق مثل ما هو معمول به مع الوكالات التجارية .
- ✓ 6 وكالات تأمين عاملة تحصل هي أيضا على عمولة مالية، لكن الاختلاف يكمن في أن العمولة تحسب على أساس7 ٪ بالنسبة لمنتجات التامين على الأخطار العادية و10٪ على منتجات التامين على الأخطار الصناعية .

[1] إبراهيم خملة، عبد الرؤوف لطرش، **دور التامين في تنمية الاقتصاد الوطني-دراسة الشركة الوطنية للتامين**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليانس في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2013، ص81.

الفرع الثاني : الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية للتامين –وكالة بسكرة–

يتم تنظيم الشركة الوطنية للتامين–وكالة بسكرة– وفق الهيكل التالي:

الشكل رقم(08): الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية للتامين – وكالة بسكرة–

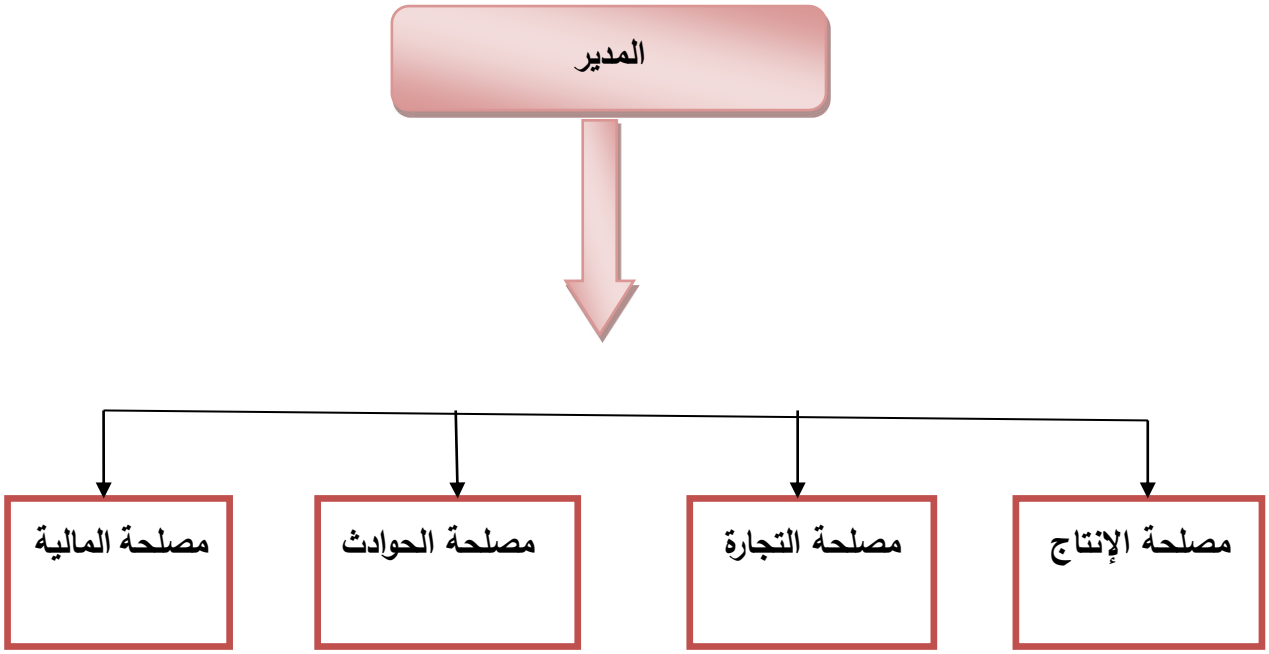

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الهيكل التنظيمي الموجود في الوكالة.

انطلاقا من الهيكل التنظيمي المبسط أن لكل مصلحة مهام تقوم بها وتتمثل في:

- **مصلحة الإنتاج:** تعمل مصلحة الإنتاج على إبرام عقود التامين بصفة عامة وعرض الضمانات المتنوعة للعملاء.
- **مصلحة التجارة:** تقوم بالدعاية الإعلامية لمنتوجات الشركة من خلال الإشهار، توعية المواطنين...الخ
- **مصلحة الحوادث:** تتم فيها إجراء التعويضات للمواطنين الذين تعرضوا للحوادث .
- **مصلحة المالية:** تقوم بجميع الإجراءات المحاسبية من مصاريف وتعويضات للأفراد .

الفرع الثالث: نشاط الشركة الوطنية للتامين–وكالة بسكرة–وأهدافها

يتمثل نشاط الشركة الوطنية وكالة بسكرة في:

- ✓ تامين السيارات
- ✓ تامين الأخطار البسيطة
- ✓ تامين الأخطار الصناعية
- ✓ تامين النقل
- ✓ تامين على الحياة
- ✓ تامين على الكوارث الطبيعية
- ✓ تامين الفلاحي

أما عن أهدافها فهي:

- ✓ البحث عن الربح وتنويع المحفظة المالية
- ✓ تقديم خدمات جيدة للزبائن وكسب ثقتهم
- ✓ منافسة شركات الأخرى
- ✓ تشجيع الادخار في المدى الطويل
- ✓ تحسين الحصص السوقية [1].

[1] مقابلة شخصية مع مدير المصلحة المالية.

المطلب الثاني: نظام الرقابة على عمليات الشركة الوطنية للتامين- وكالة بسكرة-

تتم الرقابة على عمليات التامين (الاكتتاب و التعويض) في الشركة الوطنية للتامين وكالة بسكرة وفقا لمجموعة من الإجراءات يتم وضعها من طرف الإدارة العليا, بهدف ضمان سلامة الشركة وتتم هذه الإجراءات على 3مستويات هي[1]:

الفرع الأول: على مستوى الوكالة

يتم مراقبة كافة عمليات الاكتتاب والتعويضات من طرف المدير العام للوكالة بصفة يومية تصل إلى 3 مرات في اليوم على الأقل، وكذلك يتم المراقبة اليومية للقيود المحاسبية التابعة للإيرادات أو النفقات.[2]

والشكل الآتي يوضح ذلك:

الشكل رقم (09): توضيح عقود الإيرادات و النفقات

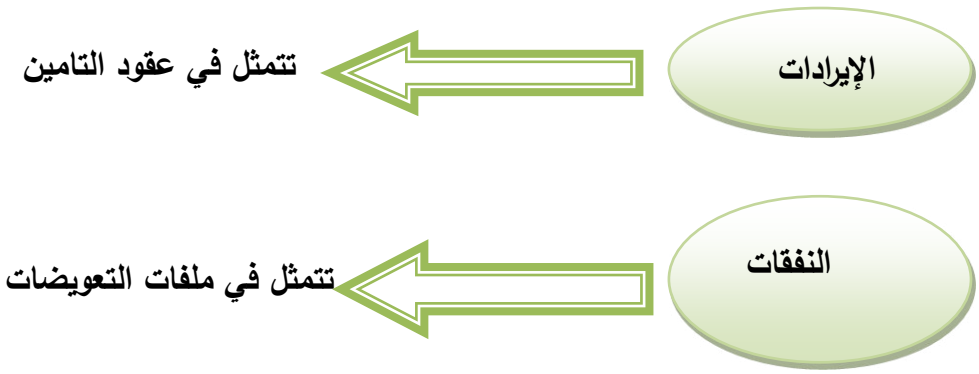

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معلومات من مقابلة الشخصية مع المراقب الجهوي

[1] **مقابلة شخصية مع المراقب الجهوي.**
[2] انظر للملحق رقم (02)

الفرع الثاني: على مستوى المديرية الجهوية

تتم الرقابة هنا بصفة دورية منظمة (20 – 30 يوم)، حيث تقوم الوكالة بإرسال الوضعيات المالية والتقنية للمديرية التابعة لها وتتم مراقبة جميع عمليات الوكالة وعند وجود خلل أو تجاوز ما ترسل تقرير إلى مديرية الرقابة التي تتولى هذه المسالة .

الفرع الثالث: على مستوى المديرية العامة للرقابة

أهم ما يميز المديرية العامة للرقابة أنها مستقلة تماما عن المديريات الجهوية، حيث تقوم بدوريات على الوكالات بدون إنذار مسبق وتكون كل دورة إما 3 أشهر أو 6 أشهر وتكون الرقابة في الجانب المالي أو التقني، حيث يقوم المراقب بمراقبة كافة الملفات المتعلقة بالوكالة أي مراقبة عقود التامين بجميع أنواعه(التامين على السيارات، التامين على الحوادث، التامين على الأشخاص وغيرهم) .

وكذلك مراقبة الوكالة من ناحية تطبيقها للتعليمات والتوجيهات المقدمة لها.

ويوجد على هذا المستوى نوعين من الرقابة [1]:

- **رقابة مهمات عادية** : وهي الرقابة العادية لجميع عقود تامين .
- **رقابة مهمات استثنائية:** هنا تتعلق ب (الاختلاسات، نزاعات بين العمال، تجاوزات إدارية رسائل مجهولة الهوية) هنا يقوم المراقب بالتحقيق في الأمر والتأكد من وجود تجاوزات من طرف مدير الوكالة و الموظفين داخل الوكالة .

وبعد إتمام عملية المراقبة يتم إعداد التقارير من طرف المراقب المكلف بالمهمة والتقرير يكون عبارة عن استبيان(أسئلة وأجوبة) عدد صفحاتها حوالي 20 صفحة تكون مقسم إلى قسمين القسم الأول عبارة عن الأسئلة في جانب عقود التامين، السجلات التجارية، ملفات الحوادث.. أما القسم الثاني فهو خاص بالتعليقات حيث لكل جانب معين من نشاط التامين يتم التعليق عليه من طرف مدير الوكالة [2].

وعند إتمام التقارير الدورية من طرف المراقب يتم دراسة التجاوزات في حالة وجودها واتخاذ كافة التدابير والإجراءات اللازمة فيما يخص بالجانب الردعي ضد الوكالة من توقيف أو إنزال في الدرجات أو إحالة الملفات الخاصة بالاختلاسات للجهات القضائية المختصة بالاختلاسات ومتابعتها قضائيا.

[1] مقابلة شخصية مع المراقب الجهوي للوكالة.
[2] انظر للملحق رقم (03)

الشكل رقم (10) : مستويات الرقابة الداخلية في الشركة الوطنية للتامين.

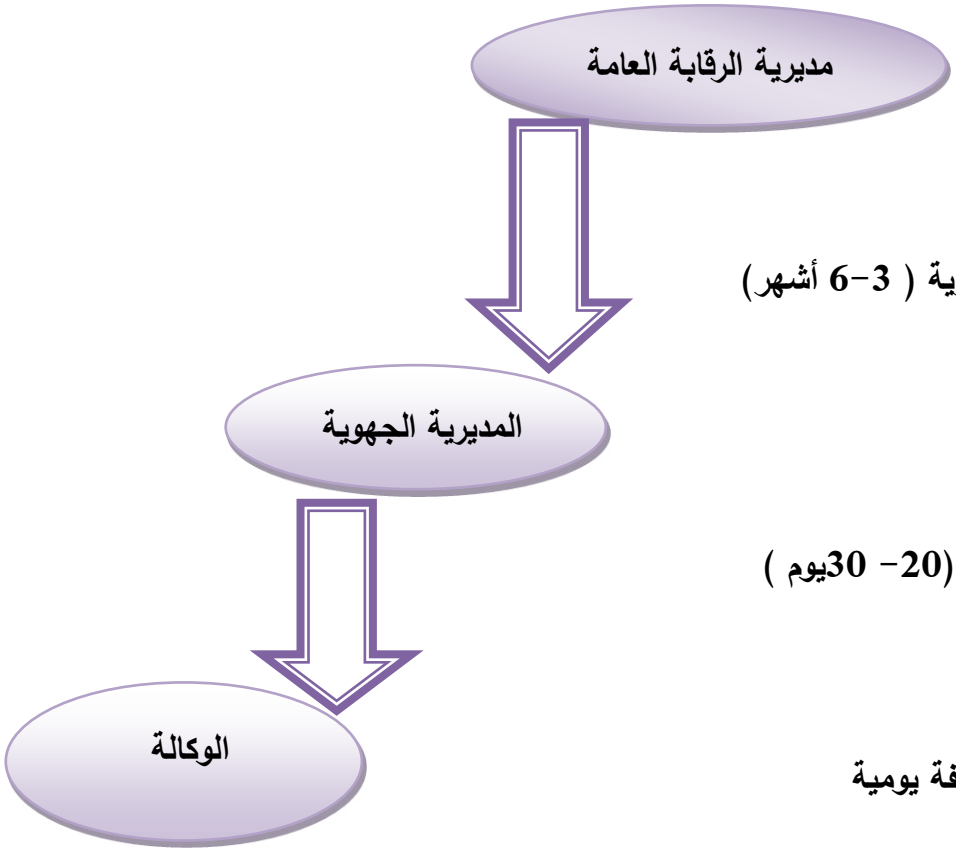

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعلومات المقدمة من طرف المراقب الجهوي.

الشكل رقم (11): الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للرقابة في الجزائر

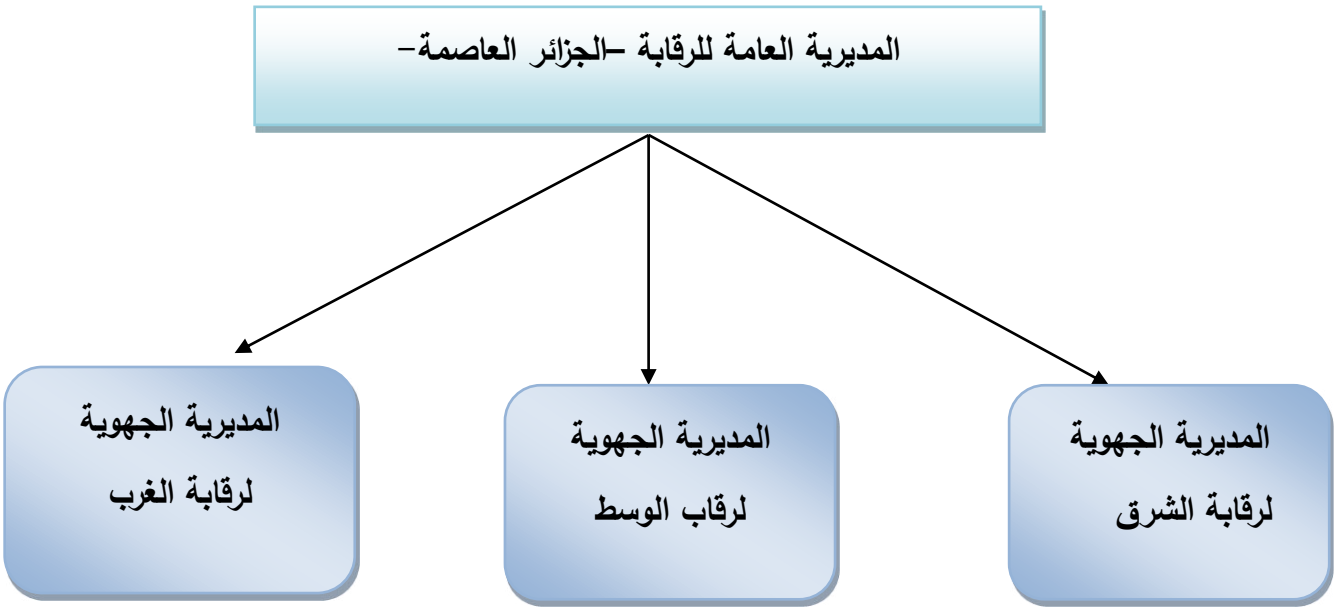

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعلومات المقدمة من طرف المراقب الجهوي .

- جميع تقارير المديريات الثلاثة يتم إرسالها للمديرية العامة للرقابة قصد دراسة وتحليل جميع التقارير واستخلاص النتائج والقرارات فيما يخص التجاوزات المالية والقانونية التي تم اكتشافها من قبل مديريات الرقابة المكلفة بالمهمة .

المبحث الثالث : آليات ومبادئ حوكمة الشركات لدى الشركة الوطنية للتامين

من اجل معرفة إمكانية تطبيق الشركة الوطنية للتامين لنظام الحوكمة كأداة للرقابة عليها لا بد من النظر في آليات الحوكمة الداخلية والخارجية ومبادئ الحوكمة.

المطلب الأول: دراسة آليات الحوكمة في الشركة الوطنية للتامين

تؤدي حوكمة الشركات دورها الرقابي وذلك عن طريق مجموعة من الآليات وتتمثل في نوعين هما :

الفرع الأول :الآليات الخارجية للحوكمة : تتمثل الآليات الخارجية في الهيئات الرقابية والإشرافية على قطاع التامين في الجزائر وتتمثل في:

1- **المجلس الوطني للتأمينات CNA** :هو تابع للوزارة المالية إنشاء عام 1995 بموجب الأمر 07/95, حيث يهدف إلى تطوير وترقية نشاط التامين ويمكن تلخيص أهدافه في ما يلي :

- ✓ المساهمة في توجيه وتطوير سوق التامين في الجزائر
- ✓ السير الحسن لمختلف شركات التامين
- ✓ ضمان التوازن ما بين حقوق والتزامات طرفي العقد
- ✓ وضع تسعيرات للتامين لضمان تأطير السوق الجزائرية للتامين
- ✓ تحفيز التبادل ما بين شركات التامين
- ✓ القيام بدراسات إستراتيجية من اجل تطوير نظام التامين [1].

2- **الاتحاد الجزائري للتامين وإعادة التامين UAR** [2]: أسس في 22 فيفري 1994، واعتمد في 24 افريل 1994، ويسير وفقا لأحكام القانون 31-90 المتعلقة بالجمعيات وهذا لأنه ذو صفة الجمعية المهنية وتنحصر مهامه في:

- ✓ الساهمة في تحسين مستوى تأهيل وتكوين عمال قطاع التامين
- ✓ تمثيل المصالح المهنية.
- ✓ ترقية وتطوير قطاع التامين

[1] www.cna.dz/Acteurs/CNA، Consulté le :28-4-2015.
[2] http://www.vitaminedz.com/www-uar-dz/Liens_19854_1643_0_1.html ، consulté le :28-4-2015.

3- **لجنة الإشراف على التأمينات :**

هي لجنة تابعة لوزارة المالية تتكفل بمراقبة قطاع التامين في الجزائر، تم تأسيسها بموجب المادة 209 للأمر 95-07 المعدل والمكمل، وتتمثل أهدافها في :

- ✓ حماية حقوق شركات التامين والمستأمنين
- ✓ ترقية وتطوير السوق الوطنية للتأمينات
- ✓ تحديد قدرة الشركات على التسديد[1]

4- **المراجعة الخارجية:**

فرض المشرع الجزائري بمراقبة خارجية قانونية على المؤسسات الاقتصادية بما فيها شركات التامين بمراقبة خارجية قانونية تمارس من طرف محافظ حسابات، من اجل تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ التأكد من صحة المعلومات المالية المقدمة ومن مصداقية حسابات الشركة
- ✓ التحقق من احترام مبدأ المساواة بين المساهمين
- ✓ تقديم تقرير حول نظام الرقابة الداخلية المصادق عليها من طرف مجلس الإدارة [2]

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية، عدد 15، الصادرة في 12 مارس 2006.

[2] زاوي محمد أمين، **دور حوكمة الشركات في إدارة المخاطر المالية لشركات التامين – دراسة حالة اليانس للتأمينات** -، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، 2014، ص 77.

الفرع الثاني : الآليات الداخلية للحوكمة في شركة saa

تتمثل الآليات الداخلية للحوكمة في الشركة الوطنية للتامين في مجلس الإدارة والمراجعة الداخلية[1].

1- **مجلس الإدارة:** يتكون مجلس الإدارة للشركة الوطنية للتامين حسب القانون الأساسي للشركة من مجموعتين من الأعضاء، أعضاء من خارج الإدارة التنفيذية والذين يعرفون بالأعضاء المستقلين وأعضاء من داخل اللجنة التنفيذية وهو عامل مهم والية من آليات حوكمة الشركات ومن مهام مجلس الإدارة الإشراف والمراقبة، ومجلس الإدارة يتشكل من لجان متخصصة تتمثل في:

- **اللجنة التنفيذية** : تقوم هذه اللجنة بدراسة إستراتيجية الشركة، لا يقل عدد أعضائها عن 3ولا يفوق5، وتعاون اللجنة التنفيذية المدير العام في حدود السلطات المقررة لها.
- **لجنة المراجعة** : تتكون من أعضاء غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذية، ومن مهامهم ما يلي:
  - ✓ دراسة تقرير المراجعة الخارجية
  - ✓ دراسة نظام المراقبة الداخلية
  - ✓ متابعة أعمال المحاسبيين القانونيين
  - ✓ الإشراف على الأعمال التقنية في الشركة

2- **المراجعة الداخلية** : تعتبر المراجعة الداخلية عبارة عن فحص دوري من طرف المديرية الجهوية التابعة لها الوكالة قصد مراقبة كافة العمليات وطريقة سيرها، والهدف من المراجعة الداخلية هو التدقيق في صدق المعلومات وصحة العمليات والتنظيمات فعالة وواضحة .

[1] مقابلة شخصية مع المراقب الجهوي .

المطلب الثاني : مبادئ الحوكمة لدى الشركة الوطنية للتامين

سنقوم في هذا المطلب بدراسة أهم مبادئ الحوكمة الموجودة والتي ترتكز عليها الشركة الوطنية للتامين وذلك من خلال التطرق للعناصر التالية[1]:

1- **الإفصاح والشفافية:** الشركة الوطنية للتامين زيادة عن إفصاحها للمعلومات المتعلقة بها عن طريق موقعها الالكتروني، فهي تقوم بالإفصاح في التقارير العامة للشركة سنويا للمستثمرين والمساهمين وحملة وثائق التامين للاطلاع عليه وأخر تقرير كان ل سنة 2013، حيث تضمن التقرير أهم انجازات الشركة ل سنة 2013 من تطور رقم الأعمال والتعويضات الممنوحة، وهي منشورة في الموقع الرسمي للشركة.

2- **المساءلة:** من ناحية المساءلة فالشركة الوطنية للتامين تقوم بالإفصاح عن أداءها وأنشطتها وتعرضها على المساهمين وجميع الأطراف الذين لهم الحق في مساءلتها قانونيا .

3- **التزامات الشركة اتجاه مستأمنيها:** نلاحظ من خلال التقارير المنشورة لشركة الوطنية للتامين وجود تطور ملحوظ في التعويضات الممنوحة للمستأمنين خاصة سنة 2013، حيث عرفت الشركة خلال هذه السنة تحسن ملحوظ فيما يخص الوفاء بالتزاماتها وتسديد مستحقات المؤمن لهم، وهذا ما اكسبها السمعة الحسنة وزيادة الثقة لدى العملاء .

4- **الرقابة الخارجية والشفافية:** توجد رقابة خارجية لدى الشركة الوطنية ولكن المعلومات التي تخص الرقابة الخارجية لا يتم نشرها وهذا ما ينافي مبدأ الحوكمة الذي يقضي بنشر تقارير المراقبين والمراجعين الخارجين .

5- **الرقابة الداخلية:** تقوم بعملية الرقابة الداخلية جهات إدارية من داخل الشركة الوطنية للتامين .

[1] مقابلة شخصية مع مدير مصلحة المالية للشركة الوطنية للتامين وكالة بسكرة.

خاتمة الفصل :

حاولنا من خلال الدراسة الميدانية للشركة الوطنية للتامينSaa–وكالة بسكرة– إلى دراسة الحوكمة في الشركة ونظام الرقابة، وذلك بعد تقديم عام للشركة الأم ثم الوكالة ثم التطرق إلى نظام الرقابة لدى الشركة وكذا دراسة آليات الحوكمة ومبادئها توصلنا إلى:

- إن وجود نظام رقابة داخل الشركة الوطنية للتامين يعتبر أداة للوقاية وإنذار عن المسبق عن وجود خطر يهدد نشاطها، وبالتالي زيادة فعالية الشركة وتعزيز ملاءتها المالية.
- الشركة الوطنية للتامين تسعى إلى تطبيق الحوكمة، حيث أنها تلتزم بمبادئ الحوكمة.
- توجد علاقة بين آليات الحوكمة ونظام الرقابة حيث أن الحوكمة تعتبر أداة للرقابة على شركة التامين .
- بالإضافة إلى ما سبق تتمتع الشركة الوطنية للتامين بمستوى من الشفافية والإفصاح.

الخاتمة

الخاتمة

لقد أثبتت الانهيارات والفضائح المالية التي طالت كبريات الشركات في العالم فشل الأساليب التقليدية في منع مسببات تلك الانهيارات والفضائح والتي كان لظهورها أثار سلبية على الاقتصاد، الأمر الذي دعا الجهات المعنية إلى إجراء دراسات معمقة في تحديد الأسباب التي كانت وراء هذه الأزمات والتي كانت اغلبها ترتبط بالتلاعب في حسابات وضعف الرقابة على أعمالها، وكانت الحوكمة والياتها ثمرة لهذه الدراسات لمنع حدوث هذه الأزمات مستقبلا آو الحد منها على الأقل.

و تعد شركات التامين أكثر مؤسسات المنظومة الاقتصادية عرضة للأخطار، وذلك نظرا لطبيعة النشاط الحساس الذي تزاوله، فهذا ما يجعلها أكثر من غيرها حاجة لتوافر نظام رقابة فعال يمكنها من مزالة نشاطها بأمان من اجل تحقيق الأهداف المرجوة منها، وعليه فان التطبيق السليم لمفهوم ومبادئ واليات حوكمة الشركات داخل شركات التامين من شانه أن يؤدي إلى تعزيز الرقابة الداخلية والخارجية لهذه الشركات وبالتالي تقليل فرصة تعرضها للمخاطر التي قد تصادفها.

وتمكنا من خلال هذه الدراسة إلى التوصل إلى النتائج التالية:

- تؤدي حوكمة الشركات إلى تعزيز الرقابة على شركات التامين .
- تعد آليات حوكمة الشركات خاصة الخارجية منها احد الأسباب الرئيسية في الرقابة على نشاط شركات التامين .
- تمثل حوكمة الشركات أداة فعالة للرقابة على شركات التامين، وذلك من خلال عدة آليات داخلية وخارجية.
- تسعى الشركة الوطنية للتامين إلى الالتزام بمبادئ الحوكمة لإضفاء المصداقية والشفافية للأطراف المرتبطين بها.
- يخضع نظام الرقابة للشركة الوطنية للتامين إلى آليات الخارجية للحوكمة التي تراقب نشاطها.
- وجود علاقة ارتباط قوية بين آليات الحوكمة في شركات التامين ونظام الرقابة وهذا ما يدل على تأثير الحوكمة على شركات التامين

نتائج اختبار الفرضيات:

أما في ما يتعلق النتائج المتوصل إليها والتي يتم على أساسها إثبات صحة أو خطأ الفرضيات تم التوصل إلى:

- **الفرضية الأولى :** " تعمل حوكمة الشركات على تعزيز الرقابة في شركات التامين ".

لقد تأكدنا من صحة هذه الفرضية وذلك إضافة إلى آليات الرقابة التي تعتمدها الشركة فهي تقوم بتطبيق مبادئ الحوكمة من اجل تعزيز الرقابة ويتجلى ذلك في تفعيل دور اللجنة المراجعة بالإضافة الى المستويات الرقابية المعتمدة.

- **الفرضية الثانية:** " الشركة الوطنية للتامين Saa تأثرت بآليات الحوكمة وتبنتها كآلية للرقابة على نشاطها".

لقد تأكدنا من صحة هذه الفرضية من خلال الجانب التطبيقي للدراسة وذلك كون الشركة تسعى لتطبيق مبادئ الحوكمة وهذا ما أكده مختلف المسؤولين للشركة من خلال تصريحاتهم في مؤتمرات تخص الحوكمة في الجامعات الجزائرية, وكذلك ما صرحت به من خلال الموقع الالكتروني للشركة .

التوصيات:

من أهم التوصيات التي يمكن إدراجها في هذا البحث كالتالي:

- ✓ يجب على الهيئات الرقابية على نشاط شركات التامين زيادة الدور الرقابي على الشركات، وذلك من خلال إلزامها بتطبيق الحوكمة .
- ✓ يجب إعادة النظر في الممارسات الحالية لشركات التامين ذات صلة بالشفافية والافصاح والعدالة، كمدخل ضروري لتطوير نظام الرقابة على الشركات.
- ✓ على الشركة الوطنية للتامين أن تزيد في عدد من المراقبين والمدققين فيها وتوفير الموارد المالية والأدوات المختلفة لهم، من شانها أن تساعدهم وتقلل من جهدهم وتزيد من فعاليتهم أثناء قيامهم بالمهام.
- ✓ نقترح على مسؤولي الشركة الوطنية لتامين أن تبنى نماذج رقابية حديثة تساعدهم على التقليل من الثغرات وأعمال الغش وتوفير جو رقابي فعال.

الخاتمة

آفاق الدراسة:

تناولت هذه الدراسة موضوع دور حوكمة الشركات في تفعيل نظام الرقابة على شركات التامين, وبالرغم أن موضوع الحوكمة في شركات التامين ما زال حديثا بالنسبة للجزائر إلا أننا حاولنا القيام بدراسة تطبيقية على إحدى شركات التامين الجزائرية, في هذا الصدد يمكننا اقتراح مواضيع ذات صلة كما يلي:

- ✓ دور هيئات الرقابة في تدعيم الصناعة التأمينية بالجزائر
- ✓ أهمية تطبيق الحوكمة للحد من مخاطر ملاءة شركات التامين
- ✓ دور الحوكمة الالكترونية في تحسين فعالية شركات التامين

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

➢ **الكتب:**

1. ابراهيم علي ابراهيم عبد ربه، **مبادئ التامين**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006.
2. إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه،**التامين ورياضياته** ، دار النشر الثقافة ، مصر ، 2003/2002.
3. احمد أبو السعود، **عقد التامين بين النظرية والتطبيق دراسة تحليلة شاملة**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر،2009.
4. احمد صالح عطية، **محاسبة شركات التامين**، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، 2002-2003.
5. جورج ريجدا، مبادئ إدارة الخطر والتامين، تعريب (محمد توفيق البلقيني، إبراهيم محمد مهدي) دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2006.
6. حربي محمد عريقات وسعيد جمعة عقل، **إدارة الخطر بين النظرية التامين والتطبيق**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن،2008.
7. طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات المفاهيم –المبادئ–التجارب المتطلبات** ،الدار الجامعية، القاهرة، 2008 -2009.
8. عدنان بن حيدر بن درويش، **حوكمة الشركات ودور مجلس الادرة**، اتحاد المصارف العربية،2007.
9. عز الدين فلاح ، **إلتامين مبادئه وأنواعه**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
10. غضبان حسام الدين، **محاضرات في نظرية الحوكمة**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الاردن، 2015.
11. محسن احمد الخضيري، **حوكمة الشركات** ، مجموعة النيل العربية، القاهرة ،2005.
12. محمد توفيق البلقيني وجمال عبد الباقي وصاف، **مبادئ ادارة الخطر والتامين**، دار الكتب الاكاديمية ،2004.
13. محمد شحاته، **مشروعية التامين وانواعه**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006.
14. محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والاداري**، مصر،2006 .
15. مصطفى يوسف كافي، **الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وحوكمة الشركات (جذورها–أسبابها–تداعياتها–أفاقها)**، مكتبة المجتمع العربي، الأردن،2013.
16. منير إبراهيم هندي، **إدارة الأسواق والمنشات المالية**، توزيع دار المعارف، الإسكندرية، 1999.

➢ **المذكرات :**

1. إبراهيم خملة، عبد الرؤوف لطرش، **دور التامين في تنمية الاقتصاد الوطني–دراسة الشركة الوطنية للتامين,** مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليانس في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2013.
2. برغوتي وليد، **تقييم جودة خدمات شركات التامين وأثرها على الطلب في سوق التأمينات (1995–2009)– دراسة تطبيقية للشركة الجزائرية للتامين –Saa–**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2014.
3. بيشة حمودي، **دور إدارة العلاقة مع العملاء في تحسين تنافسية الشركات–دراسة حال المديرية الجهوية للتامين باتنة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2013.
4. رباب وهاب، **دور المعلومات المحاسبية في تقويم الأداء الاستراتيجي في ظل مفاهيم نظرية الوكالة دراسة ميدانية في عينة من الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية**، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد،2009.
5. زاوي محمد أمين، **دور حوكمة الشركات في إدارة المخاطر المالية لشركات التامين – دراسة حالة اليانس للتأمينات** –، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، 2014.
6. طبابيبة سليمة، **دور محاسبة شركات التامين في اتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية دراسة حالة: الشركات الجزائرية للتامين**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم، جامعة سطيف، 2014.
7. عمر علي عبد الصمد، **دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات – دراسة** ميدانية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة ومالية، جامعة المدية،2009 .
8. قادة سليم، **تأثير هيكل القطاع على أداء المؤسسات دراسة حالة الشركة الوطنية للتامين Saa**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، 2010
9. كريمة شيخ, **إشكالية تطوير ثقافة التامين لدى المستهلك ببعض ولايات الغرب الجزائري**، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010.
10. موساوي عمر، **محددات الإيراد في قطاع التامين الجزائري دراسة حالة الشركة الوطنية للتامين، مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2006.
11. هدى بن محمد، **تحليل ملاءة ومردودية شركات التامين دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005.
12. هيدوب ليلى ريمة، **المراجعة كمدخل لجودة حوكمة الشركات، مذكرة لنيل شهادة الماستر**، جامعة قاصدي مرباح، منشورة، ورقلة، 2012.

➢ **الملتقيات والمداخلات والمؤتمرات :**

1. بروش زين الدين ودهيمي جابر، **دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2012.
2. حساني رقية وآخرون، **آليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري**، الملتقى الوطني حول " حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري "، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2012.
3. حسني حامد، **دور هيئات الإشراف والرقابة على نشاط التامين وتنظيم قطاع التامين(التجربة المصرية)**، مؤتمر أفاق التامين العربية المنعقد في 1-2 يونيو 2002، دمشق، سوريا.
4. خالد الخطيب، **الأسس النظرية والتنظيمية للتامين التقليدي بالجزائر**، مداخلة ضمن ندوة :شركات التامين التقليدي ومؤسسات التامين التكافلي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية، جامعة فرحات عباس، سطيف،2011.
5. دريد ال شبيب و عبد الرحمن الجبوري، **أهمية تطوير هيئة الرقابة على الأوراق المالية لرفع كفاءة السوق المالي حالة شركة وولدكم** ، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الرابع استراتيجية الاعمال في مواجهة تحديات العولمة، جامعة فيلادلفيا، 2005.
6. ساعد بن فرحات ، **بعض مبادئ واليات الحوكمة في شركات التأمين- مقارنة بين شركات التامين واعادة التامين وشركات التامين-** ، ندوة حول مؤسسات التأمين بين الاسس النظرية والتجربة التطبيقية، جامعة فرحات عباس، سطيف،2010.
7. ساعد مرابط، **الازمة المالية العالمية 2008: الجذور و التداعيات**، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف،2009.
8. صبرينة شراقة، **دور الرقابة والاشراف في تنمية قطاع التامين في الجزائر**، مداخلة ضمن ندوة شركات التامين التقليدي ومؤسسات التامين التكافلي بين الاسس النظرية والتجربة التطبيقية، جامعة سطيف، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الاورو-المغاربي،2010.
9. عبد الرزاق بن زاوي و إيمان نعمون، **إرساء مبادئ الحوكمة في شركات التامين التعاوني**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني :حوكمة شركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012.

10. فريد كورتل، **حوكمة الشركات: منهج القادة والمدراء لتحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي،** ورقة بحثية مقدمة قصد المشاركة في المؤتمر العلمي الدولي الأول لكلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2008.

11. كمال رزيق، **التامين التكافلي كحل لمشكلة غياب ثقافة التامين في الوطن العربي بالرجوع إلى حالة الجزائر**، مداخلة ضمن ندوة: مؤسسات التامين التكافلي و التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011.

12. محمد طارق يوسف، **حوكمة المؤسسات والتشريعات اللازمة لسلامة التطبيق مبادئ وممارسات حوكمة المؤسسات** ، ندوة حوكمة المؤسسات العامة والخاصة من اجل الإصلاح الاقتصادي والهيكلي، المؤسسة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة ، نوفمبر 2006.

13. محمد لمين مراكشي و كمال رزيق، **خصوصية قطاع التامين وأهميته لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(حالة الجزائر)**، مداخلة ضمن الملتقى: الصناعة التأمينية، الواقع العملي وأفاق التطوير– تجارب الدول–، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2012.

14. محمد ياسين غادر، **محددات الحوكمة ومعاييرها**، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي عولمة الادارة في عصر المعرفة، جامعة الجنان، لبنان، 2012.

15. نرمين ابو العطا، **حوكمة المؤسسات سبيل التقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية**، ورقة عمل، مصر، 2005.

➢ **المجلات :**

1. انورهاثان قرناش، **أزمة شرق آسيا :عبر البلدان منظمة المؤتمر الإسلامي**، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية ،2001.
2. الجريدة الرسمية الجزائرية، عدد 15، الصادرة في 12 مارس 2006 .
3. حازم الخطيب و ظاهر القشي، **الحاكمية المؤسسية بين المفهوم وإمكانية تطبيقها على ارض الواقع في الشركات المدرجة في الأسواق المالية**، مجلة اربد للبحوث العلمية، المجلد العاشر، العدد الأول، 2006.

➢ **المواقع الإلكترونية:**

1. http://Wikipedia.org.
2. http://www.saa.dz/produits.html.
3. http://www.vitaminedz.com/www-uar-dz/Liens_19854_1643_0_1.html .
4. www.cna.dz/Acteurs/CNA.
5. www.saa.dz/home/pressentation-de-la-societe.html.

مراجع باللغة الأجنبية:

➢ The Books:

1. Ali Hassid، **Introduction A L'étude De Assurances Economique**، Enal، Alger,1984.
2. Boualem Talfiani، **Les Assurances En Algérie**، Office Des Publication Universitaires.

الملاحق

ملحق رقم (01): مهام الشركة الوطنية للتأمين Saa

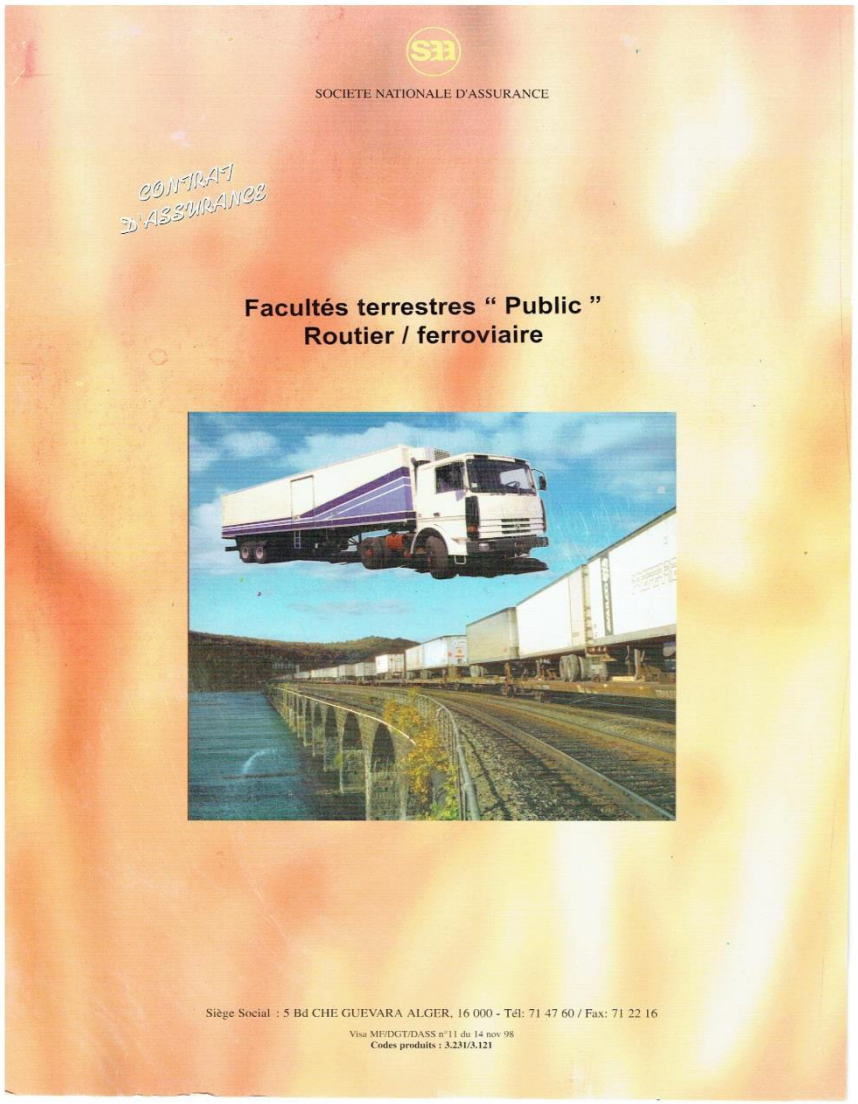

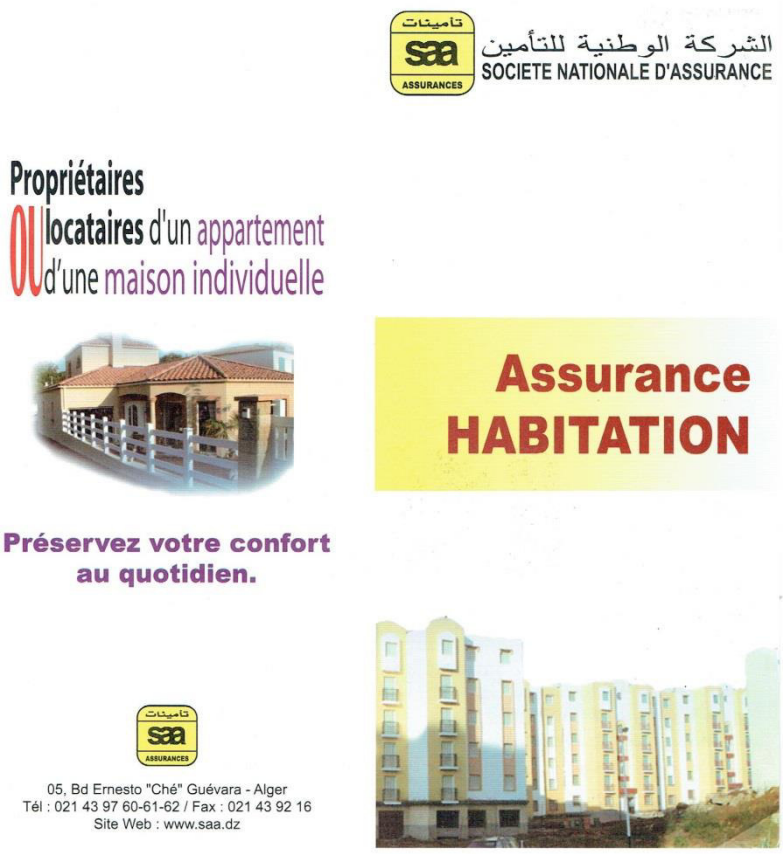
تأمينات
saa
ASSURANCES
الشركة الوطنية للتأمين
SOCIETE NATIONALE D'ASSURANCE
Propriétaires
OU locataires d'un appartement
d'une maison individuelle
Assurance
HABITATION
Préservez votre confort
au quotidien.
تأمينات
saa
ASSURANCES
05, Bd Ernesto "Ché" Guévara - Alger
Tél : 021 43 97 60-61-62 / Fax : 021 43 92 16
Site Web : www.saa.dz

Nul n'est
à l'abri
d'un risque
pensez
à vous assurer
الشركة الوطنية للتأمين
SOCIETE NATIONALE D'ASSURANCE
Assurance
Multirisque
Professionnelle
5, Bd Ernesto "Ché" Guévara - Alger
Tél.: 021 43 97 60 - 61 - 62 / Fax: 021 43 92 16
www.saa.dz

الملحق رقم(02):

عقود التامين

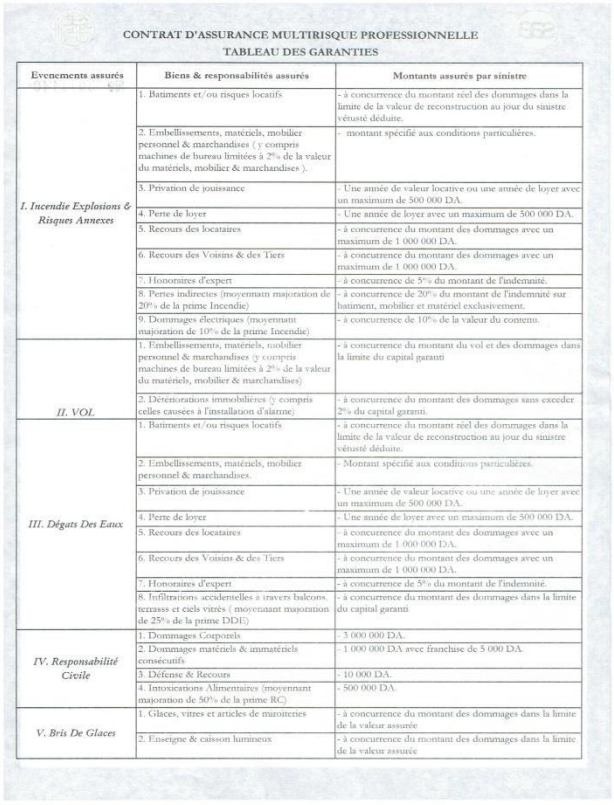

CONTRAT D'ASSURANCE MULTIRISQUE PROFESSIONNELLE
TABLEAU DES GARANTIES

Evenements assurés	Biens & responsabilités assurés	Montants assurés par sinistre
I. Incendie Explosions & Risques Annexes	1. Batiments et/ou risques locatifs	- à concurrence du montant réel des dommages dans la limite de la valeur de reconstruction au jour du sinistre vétusté déduite.
	2. Embellissements, matériels, mobilier personnel & marchandises (y compris machines de bureau limitées à 2% de la valeur du matériels, mobilier & marchandises).	- montant spécifié aux conditions particulières.
	3. Privation de jouissance	- Une année de valeur locative ou une année de loyer avec un maximum de 500 000 DA.
	4. Perte de loyer	- Une année de loyer avec un maximum de 500 000 DA.
	5. Recours des locataires	- à concurrence du montant des dommages avec un maximum de 1 000 000 DA.
	6. Recours des Voisins & des Tiers	- à concurrence du montant des dommages avec un maximum de 1 000 000 DA.
	7. Honoraires d'expert	- à concurrence de 5% du montant de l'indemnité.
	8. Pertes indirectes (moyennatn majoration de 20% de la prime Incendie)	- à concurrence de 20% du montant de l'indemnité sur batiment, mobilier et matériel exclusivement.
	9. Dommages electriques (moyennant majoration de 10% de la prime Incendie)	- à concurrence de 10% de la valeur du contenu.
II. VOL	1. Embellissements, matériels, mobilier personnel & marchandises (y compris machines de bureau limitées à 2% de la valeur du matériels, mobilier & marchandises)	- à concurrence du montant du vol et des dommages dans la limite du capital garanti
	2. Détériorations immobilières (y compris celles causées à l'installaton d'alarme)	- à concurrence du montant des dommages sans exceder 2% du capital garanti.
III. Dégats Des Eaux	1. Batiments et/ou risques locatifs	- à concurrence du montant réel des dommages dans la limite de la valeur de reconstruction au jour du sinistre vétusté déduite.
	2. Embellissements, matériels, mobilier personnel & marchandises.	- Montant spécifié aux conditions particulières.
	3. Privation de jouissance	- Une année de valeur locative ou une année de loyer avec un maximum de 500 000 DA.
	4. Perte de loyer	- Une année de loyer avec un maximum de 500 000 DA.
	5. Recours des locataires	- à concurrence du montant des dommages avec un maximum de 1 000 000 DA.
	6. Recours des Voisins & des Tiers	- à concurrence du montant des dommages avec un maximum de 1 000 000 DA.
	7. Honoraires d'expert	- à concurrence de 5% du montant de l'indemnité.
	8. Infiltrations accidentelles à travers balcons, terrasss et ciels vitrés (moyennant majoration de 25% de la prime DDE)	- à concurrence du montant des dommages dans la limite du capital garanti
IV. Responsabilité Civile	1. Dommages Corporels	- 3 000 000 DA.
	2. Dommages matériels & immatériels consécutifs	- 1 000 000 DA avec franchise de 5 000 DA.
	3. Défense & Recours	- 10 000 DA.
	4. Intoxications Alimentaires (moyennant majoration de 50% de la prime RC)	- 500 000 DA.
V. Bris De Glaces	1. Glaces, vitres et articles de miroiterie	- à concurrence du montant des dommages dans la limite de la valeur assurée
	2. Enseigne & caisson lumineux	- à concurrence du montant des dommages dans la limite de la valeur assurée

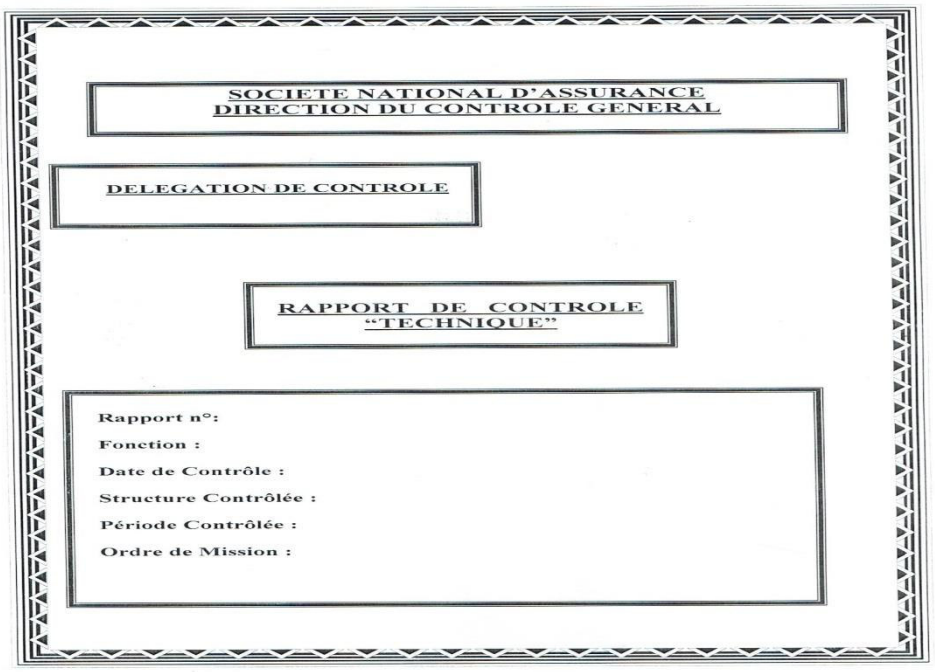

SOCIETE NATIONAL D'ASSURANCE
DIRECTION DU CONTROLE GENERAL

DELEGATION DE CONTROLE

RAPPORT DE CONTROLE
"TECHNIQUE"

Rapport n°:
Fonction :
Date de Contrôle :
Structure Contrôlée :
Période Contrôlée :
Ordre de Mission :

الملحق رقم (03): تقرير المراقب الجوي